تعقيبٌ لا تثريب

على

بعض ما جاء في كتاب

«هــذا الحبيــب»

بقلــم

نزار محمد عرعور

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

عرعور ، نزار بن محمد

تعقيب لا تثريب على بعض ما جاء في كتاب هذا الحبيب .

٩٦ ص ، ١٤ × ٢٠ سم

ردمك ٣-٥٤٩-٢٧-٩٩٦٠

١ - الأخلاق الإسلامية ٢- السيرة النبوية

أ - العنوان

ديوي ٢٣٩ ١٥/٠٩٠٥

رقم الإيداع : ١٥/٠٩٠٥

ردمك : ٣-٥٤٩-٢٧-٩٩٦٠

الطبعة الأولى ١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

○ تمهيـد:

(إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

○ أمـا بعـد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار).

إن الكتابة عن السيرة النبوية العطرة ليس بالأمر السهل ولا بالشيء الهين البسيط، لأن السيرة النبوية تمثل جانباً عملياً عظيماً من جوانب شخصية الرسول ﷺ، كما تضم إلى جانبها كمّاً هائلاً من أقواله وتقريراته...

ولقد دأب معظم كتَّاب السيرة في كتاباتهم على التقميش دون التفتيش والتحقيق مما أعطى كتاباتهم بُعداً عن الحقيقة ومجانبة للصواب في كثير مما كتبوا حتى اختلط على كثير من الناس الثابت من سيرته ﷺ بغيره مما هو ضعيف أو باطل.

وأمامي كتاب في السيرة النبوية لفضيلة شيخنا أبي بكر الجزائري حفظه الله ـ الموسوم ب «هذا الحبيب محمد ﷺ يا محب»[(١)] وقد اطلعت على بعض فصوله فعثرت على ثلاث ملاحظات ـ وكان هذا إبّان تدريسي في المدرسة السلفية الأهلية ببلجرشي قبل عام ١٤١١هـ، فسارعت وقتئذٍ للكتابة إليه ـ حفظه الله ـ برسالة مختصرة بينت فيها هذه الملاحظات وكانت ثلاثاً وطلبت منه آنذاك «أن يعيد النظر فيها حتى لا يكون ذلك ثغرة ينفذ منها أولئك المتربصون بدعاة السنة»[(٢)].

---

(١) الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م ـ دار الشروق ـ جدة.

(٢) وقد أرسلت له الرسالة بالبريد المسجل بتاريخ ١٤١٠/٨/١٥هـ تقريباً ولم أتلق جواباً، ثم آثرت بيان هذه الملاحظات مع شيء من التوسع ـ في رسالة مستقلة لينتفع بها عامة طلبة العلم ممن يملكون الكتاب.

○ **وأولى هذه الملاحظات وأهمها** ـ ما ذكر (ص ١١٨) من كتابه (هذا الحبيب...) ضمن المستهزئين ـ برسول الله ﷺ: ـ ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب وأعقب ذلك ـ بعد ذكر حديث المصارعة ـ «... ولم يؤمن عليه لعائن الله»!!!

وفاته أنه صحابي جليل صاحب حديث المصارعة والطلاق البتة وغيرهما مما سنبينه فيما يأتي إن شاء الله.

• والملاحظة الثانية:

ذِكْره حفظه الله (ص ١٢٠) قصة الغرانيق والدفاع عنها وتأكيد صحتها في غير ما موضع اعتماداً منه على تحسين الحافظ ابن حجر لها في «الفتح» (٤٣٩/٨) و القصة كما هي معروفة لأهل العلم وطلبته متهالكة متهافتة لا زمام لها ولا خطام.

○ **وثالث هذه الملاحظات** وهي أخفها عندي ما ذكره (ص ١٦٨) في قصة استقبال الرسول ﷺ من قِبَل أهل المدينة وإنشادهم:

طلع البدر علينا ... من ثنيات الوداع ...الخ

وهي قصة ـ على شهرتها ـ ضعيفة قد أنكرها الأئمة كابن القيم وأعلها الحفَّاظ كالعراقي كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

○ **هذه الملاحظات الثلاث التي** ـ كنت كتبت فيها إلى شيخنا حفظه الله وبارك في عمره ووفقنا الله وإياه لاتباع كتابه وسنة نبيه ـ آثرت أن أفردها برسالة خاصة مع شيء من التفصيل والتوسع في بعض المواضع التي تحتاجه المسائل الثلاث.

وإني إذ أكتب هذه الرسالة، فإن ذلك لا يعني أبداً غَمط شيخنا، ـ حفظه الله ـ حقه بل هي بمثابة تصحيح وتنقيح واستكمال لما جاء في كتابه حفظه الله، فالمسلم مرآة أخيه يبصر فيه عيوبه[1].

○ **وقد قيل:**

«رحم الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي».

وقد عرفت الشيخ واسع الصدر رجَّاعاً إلى الحق إذا تبين له ذلك.

هذا وأسأل الله أن يمن علينا بتوفيقه، وأن يلهمنا الصواب في أعمالنا والسداد في أقوالنا، وأن يجعل أعمالنا خالصة له، نجدها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه / **نزار محمد عرعور**

الرياض ٢٥/٢/١٤١٣هـ

---

(١) وفيه حديث ضعيف ولفظه «المسلم مرآة المسلم، فإذا رأى به شيئاً فليأخذه» رواه أحمد بن منيع كما في (المطالب العاليه) (٢/٣٩٦) وقد ضعّفه محقق المطالب الشيخ. حبيب الرحمن الأعظمي. ثم وقفت على الحديث في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (رقم ١٨٨٩). وفي الباب عن أبي هريرة موقوفاً ولفظه «المؤمن مرآة المؤمن، إذا رأى فيه عيباً أصلحه». وفيه رجل مستور كما قال الألباني. ولكن لجزئه الأول سند حسن خرَّجه شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (رقم ٩٢٦) ولفظه: «المؤمن مرآة المؤمن، والمؤمن أخو المؤمن، يكف عليه ضيعته ويحوطه من ورائه».

• الملاحظة الأولى:

هل أسلم ركانة وصار صحابياً أم مات على كفره.؟!

١- ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب رضي الله عنه.

ذكر فضيلته في كتابه (ص ١١٨) ضمن المستهزئين برسول الله ﷺ:

«١٧ - ركانة بن عبد يزيد .. وهو ابن هاشم بن عبدالمطلب ...»

وكأن الشيخ اعتمد في ذلك على المؤرخ ابن الأثير في كتابه (الكامل في التاريخ) (٧٥/٢).

قال ابن الأثير تحت عنوان:

«ذِكْرُ المستهزئين ومن كان أشد الأذى للنبي ﷺ».

ثم ذَكَرهم ... إلى أن قال:

ومنهم: ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب، كان شديد العداوة، لقي النبي ﷺ، فقال: يا ابن أخي بلغني عنك أمر ولست بكذاب، فإن صرعتني علمت أنك صادق، ولم يكن يصرعه أحد، فصرعه النبي ﷺ ثلاث مرات، ودعاه رسول الله ﷺ، إلى الإسلام، فقال: لا أُسلم حتى تدعو هذه الشجرة، فقال لها رسول الله ﷺ: «أقبلي، فأقبلت تَخدُّ الأرض، فقال ركانة: ما رأيت سحراً أعظم من هذا، مُرْها فلترجع، فأمرها فعادت، فقال: هذا سحر عظيم»!!!

نقل شيخنا هذا في كتابه وختمه بقوله:

«.... ولم يؤمن عليه لعائن الله»!!

كيف استجاز شيخنا أن يطلق تلك العبارة في حق ركانة رضي الله عنه دون أن يتحقق من الأمر أو يتثبت من صحبته.

ولو أن شيخنا تجشم بعض الجهد والمشقة ورجع إلى بعض كتب تراجم الصحابة رضي الله عنهم - وهي متوفرة - لوجد فيها أن ركانة صحابي رضي الله عنه.

ولعل شيخنا اعتمدفي كلمته تلك على ما فهمه من قول ابن الأثير بعد ذلك[1].

* * *

---

(١) وهذا الفهم المفروض مرفوض لأن ابن الأثير ذكر ركانة في «أسد الغابه» على أنه صحابي فتأمل!!.

• إثبات إسلام ركانة وأنه صحابي جليل.

○ تعريف الصحابي:

صحيح أنهم اختلفوا في زمن إسلامه، لكنهم اتفقوا على أنه صحابي جليل، واختلافهم المذكور لا يقدم ولا يؤخر من كون ركانة بن عبد يزيد رضي الله عنه المطلبي القرشي صحابي سواء كان من مسلمة الفتح ـ يعني فتح مكة ـ أم أنه أسلم عقب مصارعته الرسول ﷺ ـ على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

بهذه المناسبة لا يفوتني أن أذكر تعريف «الصحابي» المعتمد عند جماهير العلماء المحققين[1].

(«**فالصحابي**: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام»، طال لقياه أم قصر، روى عنه أم لم يرو، ومن غزا معه ومن لم يغزُ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى.

ويخرج من هذا التعريف ـ بقيد الإيمان ـ من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرة أخرى.

كما يخرج منه من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على ردته)[2].

---

(١) قلنا: عند جماهير العلماء. للخلاف المعروف في تعريف الصحابي بين المحدثين والأصوليين.

(٢) انظر «الإصابه» (١/١٠ وما بعدها).

ولهذا التعريف شُعب لم نقصدها لأنها ليست من مهام بحثنا هذا، فمن أراد التفصيل والاستزادة فعليه بمظانها من كتب التراجم والسير وعلوم الحديث[1].

* * *

(١) انظر «تدريب الراوي» (٢٠٨/٢) وما بعدها، و «أسد الغابة» (١/١٨-١٩) وغيرهما.

○ ضوابط معرفة الصحابي:

وضع العلماء رحمهم الله قواعد وضوابط لا تعثر بتطبيقها الأقلام، ولا تزِل بمعرفتها الأَقْدام، بواسطتها يُعرف الصحابي الذي لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك من غيره.

○ من هذه الضوابط:

١- النقل المتواتر: وهو أن تُنقل صحبته عن جمع كثير من الصحابة، كالخلفاء الراشدين، والعشرة المبشرين بالجنة، وكبار الصحابة وغيرهم.

٢- الاستفاضة والشهرة: وهي مرتبة قاصرة عن التي قبلها.

٣- أن يقول صحابي عنه أنه صحابي.

٤- أن يُروى عن أحد التابعين أن فلاناً له صحبة[١].

٥- أن يذكر عن نفسه ـ إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة ـ أنه صحابي[٢].

---

(١) بناءً على قبول التزكية من واحد وهو الراجح، انظر «الإصابة» (١/١٤) و «تدريب الراوي» (٢/٢١٣).

(٢) والمدة الممكنة في ذلك حددها رسول الله ﷺ بمائة سنة بعد وفاته ﷺ بقوله «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها أحد». متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وقد كان آخر الصحابة موتاً سنة مائة وعشر سنين: عامر بن واثلة رضي الله عنه، انظر «الإصابة» (٤/١١٣-١١٤)، و «تدريب الراوي» (٢/٢١٣ و ٢٢٨). و «أسد الغابه» (٣/٤١) على خلاف يسير في العقد الأول بعد المائة.

وبتطبيق هذه القواعد العظيمة والضوابط المستقيمة على ما نحن بصدده من إثبات صحبة ركانة بن عبد يزيد رضي الله عنه نجد الآتي:

أولاً: أن صحبته رضي الله عنه استفاضت واشتهرت ولا أدلّ على ذلك من حديث المصارعة الذي اشتهُر به، وحديث الطلاق ثلاثاً في مجلس واحد.

ثانياً: ثبتت الرواية له عن رسول الله ﷺ وثبت إسلامه ولم يثبت خلاف ذلك من كفر أو ارتداد.

على هذا ذكره جمهور المؤرخين في تراجمهم على أنه صحابي من مسلمة الفتح وصحابي رواية، منهم:

أ ـ ابن الأثير الجَزَرِي في «أسد الغابة» (٨٤/٢).

ب ـ ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٥١٥/١ الإصابة)[1].

ج ـ الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٥٠٠/١) في القسم الأول؛ وهم من ثبتت صحبتهم بطريق الرواية، كما ذكره في «تهذيب التهذيب» (٢٨٧/٣).

د ـ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١٣/٣-١١٤) و (٢٥/٨)، وغيرها من المواضع.

---

(١) المطبوع على هامش الإصابة.

○ اسمــه ونسبــه:

هو ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة، القرشي المطلبي، وأمه الشفاء بنت هاشم بن عبد مناف. فهو ابن عمِّ النبي ﷺ.

○ إسلامــه:

عده كثير من المؤرخين الذين ترجموا له أنه من مسلمة الفتح، وذكر البعض الآخر أنه أسلم بعد مصارعته الرسول ﷺ.

الذي توفر بين يدي من روايات ذكرت الأمرين وبعضها لم تذكر شيئاً ولم تتعرض لإسلامه البتة.

○ الروايات التي ذكرت إسلامه في الفتح:

في الحقيقة لا توجد روايات صريحة في إسلامه عند فتح مكه وإنما هي إشارات ألمحت إليها بعض الروايات، منها:

ما أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٢٥٠-٢٥١): من طريق أبي أويس المدني عن محمد بن عبدالله بن يزيد بن ركانة عن جده ركانة بن عبد يزيد ـ وكان من أشد الناس ـ قال: كنت أنا والنبي ﷺ في غُنيمة لأبي طالب نرعاها في أول ما رأى، إذ قال لي ذات يوم هل لك أن تصارعني؟ قلت له: أنت؟! قال أنا ! فقلت: على ماذا ؟ قال: على شاة من الغنم فصارعته فصرعني وأخذ

مني شاة. ثم قال: هل لك في الثانية؟ قلت: نعم! فصارعته فصرعني وأخذ مني شاة فجعلت ألتفت هل يراني إنسان. فقال: مالك؟ قلت: لا يراني بعض الرعاة فيجترئون عليّ وأنا في قومي من أشدهم، قال: هل لك في الصراع الثالثة؟ ولك شاة. قلت: نعم! فصارعته فصرعني فأخذ شاة، فقعدت كئيباً حزيناً، فقال: مالَكَ؟ قلت: إني أرجع إلى عبد يزيد وقد أعطيت ثلاثاً من غنمه، والثانية أني كنت أظن أني أشدُّ قريش. فقال: هل لك في الرابعة؟ فقلت: لا بعد ثلاث!. فقال: أما قولك في الغنم فإني أردها عليك. فردّها عليّ، فلم يلبث أن ظهر أمره فأتيته فأسلمت وكان مما هداني الله عز وجل أني علمت أنه لم يصرعني يومئذ بقوته ولم يصرعني يومئذ إلا بقوة غيره».

ومنها ما ذكره الحافظ في «الإصابة» (٥٠٦/١):

«وعن الزبير بن بكار قال: ركانة بن عبد يزيد الذي صارع النبي ﷺ بمكة قبل الإسلام. وكان أشد الناس، فقال: يا محمد إن صرعتني آمنت بك، فصرعه النبي ﷺ. فقال: أشهد أنك ساحر وأسلم بعد....».

لهذا عده ابن الأثير من مسلمة الفتح كما في «أسد الغابة» (٨٤/٢) وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٥٠٥/١)[1].

(١) المطبوع على هامش «الإصابة».

وتبعهما الحافظ ابن حجر كما في «الإصابة» (٥٠٦/١) وفي «تهذيب التهذيب» (٢٨٧/٣).

وهناك رواية أبي أمامة يمكن أن تضم إلى سابقتيها.

فقد أخرج البيهقي في «دلائل النبوة» (٢٥١/٦-٢٥٤) من طريق أبي عبد الملك، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: «كان رجل من بني هاشم يقال له ركانة، وكان من أقتل الناس. وأشده، وكان مشركاً، وكان يرعى غنماً له في وادٍ يقال له إضم ....» فذكر الحديث وهو حديث طويل. خلاصته: «أن رسول الله ﷺ التقى به في ذلك الوادي ودعاه إلى الإسلام وطلب ركانة أن يصارع النبي ﷺ على عشرة من الغنم فصرعه النبي ﷺ ثلاث مرات، ثم إنه طلب من النبي ﷺ أن يريه آية ليسلم، وقريب منهما شجرة فأشار إليها النبي ﷺ أن أقبلي بإذن الله فأقبلت ثم أمرها فرجعت، لكنه لم يسلم وقال للنبي ﷺ: «ما بي إلا أن أكون رأيت عظيماً ولكن أكره أن تتحدث نساء المدينة وصبيانهم أني إنما جئتك لرعب دخل قلبي منك .... ولكن دونك فاختر غنمك، فقال له رسول الله ﷺ: «ليس لي حاجة إلى غنمك إذا أبيت أن تسلم فانطلق نبي الله ﷺ راجعاً ...الخ».

○ سند هذه الروايات:

أما الرواية الأولى وهي رواية أبي أويس المدني عن محمد

ابن عبدالله بن يزيد بن ركانة عن جده ركانة بن عبد يزيد .... فضعيفة لانقطاعها[1].

وأما ما ذكره الزبير بن بكار فهي حكاية منقطعة.

ورواية أبي أمامة رضي الله عنه ضعيفة أيضاً فيها علي بن زيد الشامي وهو ضعيف.

○ الروايات التي ذكرت إسلامه بعد المصارعة مباشرة:

أخرج البيهقي من طريق أبي داود عن سعيد بن جبير «أن رسول الله ﷺ كان بالبطحاء. فأتى عليه يزيد بن ركانة أو ركانة بن يزيد[2] ومعه أعنزٍ له، فقال له: يا محمد هل لك أن تصارعني فقال: ما تسبقني[3] قال: شاة من غنمي، فصارعه فصرعه، فأخذ شاة. قال ركانة: هل لك في العودة قال: ما تسبقني، قال أخرى، ذكر ذلك مراراً فقال: يا محمد والله ما وضع أحد جنبي إلى الأرض، وما أنت الذي تصرعني، يعني فأسلم وردَّ عليه رسول الله ﷺ غنمه».

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك عند دراسة سند مروياته.

(٢) قال ابن التركماني «الذي في كتب أهل هذا الشأن ركانة بن عبد يزيد وليس في شيء منها فيما علمت يزيد بن ركانة أو ركانة بن يزيد».

(٣) أي: ما تمنحني.

وهذا مرسل جوَّد إسناده البيهقي، وصححه الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» .. والألباني في «الإرواء» كما سيأتي وقد رواه موصولاً الخطيب في «المؤتلف» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «جاء يزيد بن ركانة[1] إلى النبي ومعه ثلاثمائة من الغنم فقال: يا محمد هل لك أن تصارعني، قال: «وما تجعل لي إن صرعتك» قال: مائة من الغنم، فصارعه فصرعه، ثم قال: هل لك في العوْد فقال: «ما تجعل لي» قال: مائة أخرى، فصارعه فصرعه، وذكر الثالثة، فقال: يا محمد ! ما وضع جنبي في الأرض أحد قبلك، وما كان أحد أبغض إلـيّ منك وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، فقام عنه ورد عليه غنمه».

وقد جوّد إسناده ابن القيم في «الفروسية» وابن كثير في «البداية والنهاية» وحسنَّه الألباني في «الإرواء».

على هذا يتبين بشكل واضح أن ركانة بن عبد يزيد أسلم بعد المصارعة مباشرة كما ثبت ذلك بصريح الرواية، ولم أر للذين قالوا بإسلامة عند فتح مكة دليلاً صريحاً صحيحاً يعتمد عليه، ويدعم قولهم، والله أعلم.

---

(١) قال الحافظ الدار قطني في «المؤتلف والمختلف» (١١٦٤/٣): «أما ركانة: فركانة ابن عبد يزيد هو الذي صارع النبي ﷺ فصرعه النبي ﷺ وله حديث رواه عنه ابنه محمد بن ركانة. يزيد بن ركانة: هو الذي طلق امرأته البته ...» ولكن الحافظ في «الإصابة» رجّح أن ركانة صاحب قصة الطلاق لا يزيد .

●مروياتــه:

١- حديث المصارعة:

أخرج أبو داود (رقم ٤٠٧٨)، والترمذي (٢٤٧/٤-٢٤٨) وأبو يعلى في «مسنده» (٥/٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤٥٢/٣)، والطبراني في «الكبير» (٧١/٥) والبخاري في «التاريخ» (٣٣٨/٣) من طرق عن محمد بن ربيعة ثنا أبو الحسن العسقلاني ـ وعند بعضهم: «قال: لقيت بمكة رجلاً من أهل عسقلان، يقال له أبو الحسن ـ فحدثني عن أبي جعفر بن محمد بن على بن ركانة، عن أبيه: أن ركانة صارع النبي ﷺ، قال ركانة: وسمعت النبي ﷺ يقول:

«فَرْقُ ما بَيْنَنَا وبين المشركين العمائم على القلانس».

قال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب، وإسناده ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة».

وقال ابن حبان ـ كما في «الإصابة» و «التهذيب»:

«في إسناد خبره في المصارعة نظر».

يشير بذلك إلى الحديث السابق، كما قال الحافظ ابن حجر[١].

---

(١) ثم وقفت على قول ابن حبان في «الثقات» (١٣٠/٣) وعبارته «ويقال إنه صارع النبي ﷺ، وفي إسناد خبره نظر».

وأبو الحسن العسقلاني ـ هذا ـ تفرد بالرواية عنه: محمد ابن ربيعة الكلابي فهو مجهول انظر «التقريب» (ص ٦٣٣ عوَّامه) و «الميزان» (٤/٥١٥) وغيرهما.

وأبو جعفر بن محمد بن ركانة مجهول أيضاً كما صرح الترمذي.

وذكره الحافظ في «التقريب» (ص ٦٤٨ عوَّامه) وقال: «**مجهول**».

لكن لجزء الحديث الأول ـ وهو حديث الترجمة[1] ـ شواهد نذكر منها:

ما ذكره ابن هشام قال: قال ابن إسحاق[2]، وحدثني أبي، إسحاق بن يسار قال: «كان ركانة بن يزيد بن هاشم بن عبدالمطلب بن عبد مناف أشد قريش، فَخَلا يوماً برسول الله ﷺ في بعض شعاب مكة، فقال: إني لو أعلم أن الذي تقول حق لاتبعتك، فقال له رسول الله ﷺ: «أفرأيت إن صرعتك، أتعلم أنَّ ما أقول حق»؟ قال: نعم، قال: «فقم حتى أصارعك»، قال: فقام إليه ركانة يصارعه فلما بطش به رسول الله ﷺ أضجعه، وهو لا يملك من نفسه شيئاً، ثم قال: عُد يا محمد، فعاد، فصرعه فقال: يا محمد والله إنَّ هذا للعجب، أَتصرَعني !؟ فقال رسول الله ﷺ

(١) يعني حديث المصارعة.

(٢) ومن طريقه أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٢٥٠-٢٥١).

«وأعجب من ذلك إن شئت أن أريكه، إن اتقيت الله واتبعت أمري» قال: ما هو؟ قال: «أدعو لك هذه الشجرة التي ترى فتأتيني» قال: ادعها، فدعاها، فأقبلت حتى وقفت بين يدي رسول الله ﷺ. قال: فقال: «إرجعي إلى مكانك». قال: فرجعت إلى مكانها.

قال: فذهب ركانة إلى قومه فقال: يا بني عبد مناف، ساحروا بصاحبكم أهل الأرض، فو الله ما رأيت أسحر منه قط، ثم أخْبرهم الذي رأى والذي صنع».

وهذا كما ترى مرسل صحيح الإسناد فهو شاهد جيد لرواية أبي داود والترمذي السابقة.

وله شاهد آخر من رواية سعيد بن جبير.

أخرجه البيهقي في «السنن» (١٠/١٨) من طريق أبي داود في «المراسيل»[١] عن موسى بن إسماعيل، عن حمَّاد بن سلمة عن عمرو بن دينار عنه: نحو حديث ابن إسحاق، إلا أنه زاد فيه: «أنه صارعه على شاة» وفيه أيضاً: «أنه أسلم وردَّ عليه رسول الله ﷺ غنمه».

قال البيهقي:

«وهو مرسل جيد[٢]، وقد روِيَ بإسناد آخر موصولاً»

---

(١) هو عند أبي داود في «المراسيل» (ص ١٦١).

(٢) وقد صححه شيخنا حفظه الله في «الإرواء» (٥/٣٢٩) وسبقه إلى تصحيحه الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٤/١٦٢).

وسنذكره بعد قليل إن شاء الله.

ومرسل ثالث:

أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٢٥٠-٢٥١) من طريق أبي أويس المدني، عن محمد بن عبدالله بن يزيد بن ركانة عن جده ركانة بن عبد يزيد: وكان من أشد الناس .... الخ إلا أنه لم يذكر فيه إسلامه بعد المصارعة وإنما أسلم بعد حين!.

ومحمد بن عبدالله بن يزيد بن ركانة، لم أجده بهذا الاسم! وإنما هو ـ والله أعلم ـ محمد بن علي بن يزيد بن ركانة.

ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٣٦٤ و ٩/٣٤)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/٣٥٦-٣٥٧)، وقال عنه في (التقريب): «صدوق».

وعلى هذا يكون الحديث منقطعاً، فإن محمداً هذا من الطبقة السادسة التي لم يثبت لها لقاء أحد من الصحابة[1].

وأبو أويس ـ وهو عبدالله بن عبدالله بن أويس .. «صدوق يهم».

وهذه المراسيل ـ كما قال البيهقي في «دلائل النبوة» ـ «تدل على أن للحديث الموصول أصلاً».

والحديث الموصول جاء عن ابن عباس وأبي أمامة رضي الله عنهم.

١- حديث ابن عباس رضي الله عنه.

ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣/٦١٨) في ترجمة

---

(١) انظر «التقريب» (٤٩٨ عوَّامة).

يزيد بن ركانة رضي الله عنه ونسبه للخطيب في «المؤتلف» من طريق حفص بن عمر، حدثنا حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: فذكر مثل رواية ابن جبير المرسلة[1].

وحسَّنه شيخنا الألباني في «الإرواء» (٥/٣٣٠-٣٣١) ثم ذكر أن ابن القيم أورد حديث سعيد بن جبير المرسلة برواية البيهقي في كتاب «الفروسية» ثم قال: ـ يعني ابن القيم ـ «وقد روي بإسناد آخر موصولاً، فقال أبو الشيخ في «كتاب السبق» له: ثنا إبراهيم بن علي المقري، عن حماد، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فذكره، هذا إسناد جيد متصل»! ثم استظهر الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ بعد دراسة سنده أن يكون في السند سقطاً لأنه لم يجد ترجمة لإبراهيم بن المقري شيخ أبي الشيخ ثم قال:.

ثم رأيت الحديث في «التلخيص» (٤/١٦٢) من طريق أبي الشيخ من رواية عبدالله بن يزيد المدني عن حماد، وإسناده ضعيف، انتهى.

---

(١) إلا أن الشرط كان مائة من الغنم في كل مرة بدل من الواحدة، وفيها أيضاً: ابن ركانة بدل ركانة: وفيها ما رجحناه سابقاً من أنه أسلم بعد المصارعة مباشرة. راجع التعليق رقم (١) ص ١٧

فتبين أن السقط هو المدني هذا والله أعلم» أ. هـ كلام الألباني.

ثم رأيت الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١٣/٣) نسبه لأبي بكر الشافعي وجوَّد إسناده بقوله:

«وقد روى أبوبكر الشافعي بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما» فذكره.

ونسب الحديث لأبي بكر الشافعي الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١٦٢/٤).

٢- وأما حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

فأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢٥١/٦-٢٥٢) من طريق أبي عبدالملك عن القاسم عن أبي أمامة قال: ـ فذكر حديثاً طويلاً وفيه الحوار الذي دار بين رسول الله ﷺ وركانة رضي الله عنه، وفيه أيضاً أن أبا بكر وعمر خرجا في طلبه بعد أن أخبرتهما عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ خرج قِبَلَ وادي إضم، وقد عُرِف أنه وادي ركانة لا يكاد يخطئه».

قال البيهقي (٢٥٤/٦):

«أبو عبدالملك هذا: علي بن زيد الشامي وليس بقوي، إلا أن معه ما يؤكد حديثه، والله أعلم».

ونسب حديث أبي أمامة هذا الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١٦٢/٤) لأبي نعيم في «معرفة الصحابة» وضعَّفه.

٢- حديث الطلاق:

نلخص تخريجه ـ مع بعض التصرف ـ من تخريج شيخنا المحدث علامَّة عصره الألباني حفظه الله فنقول:

أخرج أبو داود (٢٢٠٨)، والترمذي (٤٨٠/٣)، والدارمي (١٦٣/٢)، وابن ماجه (رقم ٢٠٥١)، وابن حبان (١٣٢١ موارد)، والدارقطني (٣٤/٤)، والحاكم (١٩٩/٢)، والبيهقي (٣٤٢/٧)، والطيالسي (١١٨٨)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٨٩/٢-٩٠، ٢٨٢ و ٢٥٤/٣) وغيرهم من طريق جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد[١] عن عبدالله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أنه طلق امرأته البتة، فأتى رسول الله ﷺ فقال: «ما أردت»؟ قال: واحدة، قال: «آلله» قال: «آلله»، قال: «هو على ما أردت».

وقال الترمذي:

---

(١) وقع السند عند الدارقطني في «سننه» هكذا: ثنا جرير بن حازم عن الزبير عن سعيد رجل من بني عبدالمطلب قال ..» وهذا خطأ ظاهر فإن «عن» بين الزبير وسعيد حرفت من «ابن» كما في بقية المصادر التي أخرجت الحديث، ولم يتنبه لهذا كل من محقق الكتاب الطبعة الباكستانية، ولا محققا الكتاب طبعة دار الكتاب العربي.

«هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وسألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب».

وإسناده مسلسل بعلل:

الأولى: جهالة علي بن يزيد بن ركانة.

أورده العقيلي في «الضعفاء» (٣/٥٤)، وروى عن البخاري أنه قال: «لم يصح حديثه».

وكذا في «الميزان» (٣/١٦١) وغيره.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/١٦٥).

وقال الحافظ في «التقريب» (ص ٤٠٦):

«مستور».

الثانية: ضعف عبدالله بن علي بن يزيد.

أورده العقيلي أيضاً في «الضعفاء» (٢/٢٨٢) وقال: «لا يتابع على حديثه مضطرب الإسناد».

وأقره الذهب في «الميزان» (٢/٤٦٣) وقال الحافظ في «التقريب» (ص ١٣٤):

«لين الحديث».

الثالثة: ضعف الزبير بن سعيد أيضاً.

أورده العقيلي في «الضعفاء» (٢/٨٩) وروى عن ابن معين قوله

فيه: «ليس بشيء»، وفي رواية: «ضعيف».

وفي «الميزان» (٦٧/٢):

«روى عباس عن ابن معين: «ثقة». قال أحمد: فيه لين. وقال أبو زرعة: شيخ».

وفي «التهذيب» (٣١٥/٣):

«وقال العجلي: روى حديثاً منكراً في الطلاق» يعني هذا.

وفي «التقريب» (ص ٢١٤):

«لين الحديث».

الرابعة: الاضطراب على الزبير بن سعيد، خلاصتها:

أولاً: رواه عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده يزيد.

ثانياً: رواه عن عبدالله بن علي بن يزيد كان جدي ركانة، فأرسله.

ثالثاً: رواه عن عبدالله بن علي بن السائب، عن جده ركانة، فجعل في هذا الوجه عبدالله بن علي بن السائب مكان عبدالله بن علي بن يزيد، وهو خير منه، وأرجح من سابقيه، لأن الزبير قد توبع عليه، فقال الشافعي (١٦٣٦) أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبدالله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير ابن عبديزيد: « أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة المزنيَّة

البتة، ثم أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إني طلقت امرأتي سهيمة البتة، والله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله ﷺ لركانة: والله ما أردت إلا واحدة؟ فقال ركانة:والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله ﷺ، فطلقها الثانية في زمان عمر رضي الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه».

أخرجه أبو داود، والدار قطني، والحاكم، والبيهقي، والعقيلي.

وقد تابع الشافعي رحمه الله أبو داود الطيالسي في «مسنده».

وهذا الإسناد أحسن حالاً من قبله، فإن رجاله ثقات غير نافع بن عجير، فلم يوثقه غير ابن حبان، وأورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر فيه شيئاً، ولهذا قال ابن القيم في «الزاد» (٥/٢٦٣):

«مجهول لا يعرف حاله البتة».

ومما يؤكد جهالة حاله تناقض ابن حبان فيه فذكره في «التابعين» وأخرى في الصحابة ولم يثبت ذلك.

لذلك ضعَّف الحديثَ الإمامُ أحمد، والبخاري، وابن عبدالبر[1] وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم.

(وفي نسبة التصحيح لأبي داود نظر انظرها في «الإرواء» «٧/١٤٣»).

---

(١) انظر «تلخيص الحبير» (٣/٢١٣).

وللحديث رواية أخرى، أخرجها أبو داود، والبيهقي، من طريق عبدالرزاق: أخبرنا ابن جريج أخبرني بعض بني رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال:

«طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة، ونكح امرأة من مزينة فجاءت النبي ﷺ فقالت: ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة، لشعرة أَخَذَتْها من رأسها، ففرِّق بيني وبينه، فأخذت النبي ﷺ حمية[1]، فدعا بركانة وإخوته، ثم قال لجلسائه: «أترون فلاناً يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد، وفلاناً يشبه منه كذا وكذا؟ قالوا: نعم: قال النبي ﷺ لعبد يزيد: «طلقها» ففعل، ثم قال: راجع امرأتك أم ركانة وإخوته، فقال: إني طلقتها ثلاثاً يا رسول الله!. قال: «قد علمت، راجعها» وتلا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾.

وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ عن عكرمة به، وقال: «صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«محمد واهٍ والخبر خطأ، عبد يزيد لم يدرك الإسلام».

---

(١) قلت: في «الإرواء»: (حجته)! والتصحيح من مصادر تخريج الحديث.

وهذا الإسناد ضعيف لجهالة البعض من بني رافع، وضَعف محمد في سند الحاكم. لكنه توبع عند الإمام أحمد (١/٢٦٥) من طريق داود بن الحصين عن عكرمة عنه. ولفظه: «طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني مطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً، قال: فسأله رسول الله ﷺ: كيف طلقتها؟ قال: طلقتها ثلاثاً، قال: فقال: في مجلس واحد؟ قال: نعم، قال: فإنما تلك واحدة، فأرجعها إن شئت، قال: فرجعها، فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر».

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي وضعَّفه!.

وقد صحّح هذه الرواية الإمام أحمد والحاكم والذهبي وحسَّن الإسنادَ الترمذيُ في متن آخر.

وفي اختلاف العلماء في داود بن الحصين وأنه حجة في غير عكرمة ينزل الإسناد عن مرتبة القوة لذاته، فلا أقل من أن يكون الحديث حسناً بمجموع الطريقين عن عكرمة.

وقد صحح إسناده ابن القيم والحاكم.

وقال ابن تيمية في «الفتاوى»:

«وهذا إسناد جيد».

وكلام الحافظ في «الفتح» يشعر بأنه يرجح صحته أيضاً.

وجملة القول: أن حديث الباب ضعيف وأن حديث ابن عباس

المعارض له أقوى منه والله أعلم. أ.هـ كلام الألباني حفظه الله مع شيء من الإختصار والتصرّف.

٣- حديث «إن لكل دين خلقاً وخُلُق هذا الدين الحياء».

ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/٨٤) وجعله من مسند ركانة رضي الله عنه، ولم أجد هذا الحديث ضمن مرويات ركانة رضي الله عنه، ولا أحد ذكره من مسنده فيما اطلعت عليه.!

لعلَّ ابن الأثير اشتبه عليه بحديث يزيد بن طلحةَ بن ركانة، الذي أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/٩٠٥)، ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٢٣) وابن أبي شيبه (٨/٥٢٦) وغيرهم عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقي عن يزيد[١] بن طلحة بن ركانة يرفعه إلى النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لكل دين خلقٌ، وخلق الإسلام الحياء».**

وهذا سند ضعيف لإرساله.

يزيد بن طلحة بن ركانة تابعي[٢] وقد ذكره بعضهم في الصحابة غلطاً!..

---

(١) في «الموطأ» طبعة عبد الباقي، زيد بن طلحة بن ركانة وهو خطأ. وهي رواية يحيىٰ!. قال الزرقاني: «كذا ليحيىٰ، وقال القعنبي وابن القاسم وابن بكير وغيرهم، يزيد، بياء أوله، قال ابن عبدالبر: وهو الصواب» وانظر «الإصابة» (٢/٢١٩ - ٢٢٠).

(٢) انظر «التاريخ الكبير» (٨/٣٤٢)، و «تعجيل المنفعه» (ص ٤٥٠-٤٥١).

وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٥/٥٤١-٥٤٢) وقال:

«... أخو محمد بن طلحة يروي عن أبي هريرة، روى عنه سلمة بن صفوان، مات في أول ولاية هشام بالمدينة».

والحديث رواه وكيع عن مالك موصولاً عن يزيد بن طلحة عن أبيه، وقد أنكره يحيٰى بن معين وقال:

«ليس فيه عن أبيه فهو مرسل»[١] وقد رجَّح الدارقطني إرساله[٢].

وللحديث شاهدان، من حديث أنس وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم.

١- حديث أنس رضي الله عنه.

أخرجه ابن ماجه (٤١٨١) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٦٦ من المنتقى لأبي الطاهر السلفي)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١/١٣-١٤) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٢٢-١١٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/٢٣٩) وغيرهم من طريق معاوية بن يحيٰى الصدفي عن الزهري[٣] عنه مرفوعاً به.

---

(١) انظر «تنوير الحوالك» (٢/٢١٢).

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع «الإصابة» (٢/٢١٩-٢٢٠) و «شرح الزرقاني للموطأ» (٤/٢٥٧).

(٣) قلت: هو عند الطبراني من طريق عيسى بن يوسف عن معاوية بن يحيٰى ومالك عن الزهري....

وهذا إسناد ضعيف، فيه:

معاوية بن يحيىٰ قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص ٥٣٨): «سكن الري، ضعيف، وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالريّ».

وذكره العقيلي في «الضعفاء» (١٨٢/٤)، وروى عن يحيىٰ ابن معين قوله: «معاوية بن يحيىٰ الصدفي مصري هالك ليس بشيء».

وروى عن البخاري أيضاً «أن له أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب وأحاديث مناكير كأنها من حفظه»[1].

وضعَّفه الدارقطني، وقال ابن حبان:

«كان يسرق الكتب ويحدث بها، ثم تغير حفظه».

لكنه لم ينفرد به فقد تابعه عليه عمر بن عبدالعزيز عن الزهري به.

أخرجه الباغندي في «مسند عمر» (ص ٦٨-٦٩)، والخطيب في «الموضح» (٣١١/٢) من طريق علي بن عياش عن عباد بن كثير عن عمر بن عبدالعزيز عنه به.

وعباد بن كثير، ضعيف.

---

(١) انظر عبارة البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٣٦/٧).

قال البخاري: «فيه نظر».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال أبو زرعة: «ضعيف».

ووثقه ابن معين[1] لكن قال ابن حبان:[2].

«كان يحيى بن معين يوثقه وهو عندي لا شيء في الحديث، لأنه يروي عن سفيان عن إبراهيم عن عبدالله عن النبي ﷺ: «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة»، ومن روى عن الثوري مثل هذا الحديث بهذا الإسناد بطل الاحتجاج بخبره فيما يروي ما لا يشبه حديث الأثبات».

ومن طريق ابن عياش رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٦٣/٥)، والخطيب في «الموضح» (٣١١/٢)، إلا أنهما جعلا بين ابن عياش وعباد بن كثير أبا مطيع الإطرابلسي، وهو صدوق له أوهام، كما في «التقريب» (ص ٥٣٩ عوَّامة).

وتابعه أيضاً عيسى بن يوسف عن مالك عن الزهري به.

أخرجه الطبراني في «الصغير» (١٣/١-١٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٤) وغيرهما.

قال الألباني حفظه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»

---

(١) توثيق ابن معين له في «تاريخه» (رقم: ٥٢٩٧).

(٢) «المجروحين والضعفاء» (١٦٩/٢).

(٢/٦٥٥): «وبالجملة فهذا الإسناد حسن ولا يعكر عليه أن مالكاً أخرجه في «الموطأ» ـ يشير إلى الرواية المرسلة السابقة «ص ٣٠» لأنه إسناد آخر، وهو مرسل بل هو شاهد للموصول لا بأس به».

٢- وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فأخرجه ابن ماجة (رقم ٤١٨٢) والخرائطي في «مكارم الأخلاق»، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/٢٠١)، وابن عدي في «الكامل» (٤/١٣٦٩-١٣٧٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٢٠) من طريق سعيد بن محمد الوراق. ثنا صالح بن حسان[1] عن محمد بن كعب القرظي عنه به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجَة» (٤/٢٣١):

«هذا إسناد ضعيف لضعف صالح بن حيان[1]، وسعيد بن محمد الوراق».

وقال أبو نعيم في «الحلية»:

«هذا حديث غريب من حديث محمد، انفرد به سعيد عن صالح».

وصالح هذا، قال ابن معين:

---

(١) عند «ابن ماجه» و «الزوائد»: صالح بن حيان ـ بالياء ـ ولعله تحريف فإن الحافظ المزي ذكر الحديث في «تحفة الأشراف» (٥/٢٣٦) برواية صالح بن حسان ـ بالسين.

«ليس حديثه بشيء».

وروى العقيلي عن البخاري قوله: «منكر الحديث».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٨١):

«سألت أبي عن حديث ـ وذكره ـ فقال: هذا حديث منكر».

قال الألباني حفظه الله:

«وبالجملة فالحديث صحيح بمجموع طريقي أنس وحديث يزيد بن طلحة والله تعالى أعلم»[١].

* * *

(١) وقد استفدنا كثيراً من تخريج شيخنا الألباني للحديث فجزاه الله عن المسلمين خيراً.

○ الخلاصـة والنتيجـة:

١- ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبدالمطلب صحابي، ثبتت صحبته بالرواية.

٢- أسلم بعد مصارعته الرسول ﷺ، وقيل إنه من مسلِمة الفتح.

٣- له رواية عن الرسول ﷺ:

أ ـ حديث المصارعة.

ب ـ حديث الطلاق.

وله حديث ثالث نسبه بعضهم إليه، وهو ليس من مسنده كما سبق بيانه والله أعلم.

* * *

٢- قصة الغرنيق:

«أقحم بعض كُتَّاب السيرة النبوية، وجماعة من المفسرين، وطوائف من المحدّثين، في كتبهم ودواوينهم ومؤلفاتهم أُقصوصَةَ الغرانيق[١]، وألصقوها بهجرة الحبشـة، وجعلوها سبباً لعودة المهاجرين الأولين إلى مكة، وهي أُقصوصَةٌ مختلَقَة باطلة في أصلها وفصلها، وأُكذوبةٌ خبيثة في جذورها وأغصانها، وفَرِيَّة متزندقة اخترقها غِرنَوق أبلهُ جهول، أو شيخ حاقد على الإسلام زنديق، أو منافق فاجر عِربيد، ألقى بها إليه شيطان عابِث مَريد، يتَلَّعب بعقول البُلْه المغفلين، الذين يتكثرون تعالُماً، ويتلقفون كل شوهاء فَجور، فَجَرت إلى مجتمعات أعداء الإسلام من كل يهودي خبيث، وكل ملحد عَتِيٍّ ..

فباضت هذه الأكذوبة البلهاء بين أحضان هؤلاء[٢] وفَرَّخت في أعشاشهم، وزقزقت أفراخها في أوكارهم، وطارت بأجنحة الافتراء الأبلهِ إلى آفاق التاريخ الإسلاميِّ المظلوم، فتلقفها كلُّ

---

(١) الغرانيق: هي الذكور من طير الماء واحدها: غُرنُوق وغُرنَيْق سمي به لبياضه. وقيل: هو الكرُكي. والغرنوق أيضاً: الشاب الناعم الأبيض، وكانوا يزعمون أن الأصنام تقربهم من الله وتشفع لهم، فشبهت بالطيور التي تعلوا في السماء وترتفع. كذا في «النهاية» (٣/٣٦٤).

(٢) يعني ممن تلقف هذه القصة أو الأُكذوبة وأخذ بها.

راونديًّ[1] ملحد، وحملها كل زنديق مفسد، ليطعن بها في سُويداء قلب القرآن الكريم الحكيم المُحْكم، ويفتِك بخنجرها بالسنة المطهرة المُبينَة ـ وهما أصل أصول الإسلام اللذان قام على دعائمهما شامخ صَرْح هذا الدين القيم ـ لِيُزعزع الثقة بأصليه، فينفلت من أيدي المسلمين زمامُ دينهم الذي أنزله الله تعالى هدىً ورحمةً للعالمين، لِيهدم به كل بناء للوثنية والإلحاد، ويقضي بهدايته على معالم الشرك والإفساد ويُضعضع بآياته كل تفلسُفٍ متزندق، وكل زندقة متفلسفةٍ ويقيم بشرائعه وأحكامه منائر التوحيد الخالص لله تعالى وحده، وينشر بآدابه في آفاق الحياة نور الحق والخير.

هذه الأكذوبة الغِرنوقية الخبيثة تريد من المسلمين أن يجعلوا من سيد المرسلين، خاتم الأنبياء، محمد ﷺ، أُلعوبةً في يد الشيطان، وأنْ يجعلوا منه ﷺ معبثةً للشرك والمشركين، وأُبطولة يرقصُ من حولها الملاحدة والحاقدون!.

---

(١) نسبة إلى ابن الراوندي الذي كتب بعض الكتب يطعن فيها بالإسلام وعقائده قال عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢٧/١١): أحد مشاهير الزنادقة، كان أبوه يهودياً فأظهر الإسلام ويقال: إنه حرَّف التوراة كما عادى ابنُه القرآن وألحد فيه» صلب عام: ٢٩٨هـ وقيل: مات لعنه الله. ولمزيد من أخباره انظر «سير أعلام النبلاء» (٦١/١٤) و «البداية والنهاية» (٣٩٣/١٠ و ١٢٧/١١ وما بعدها) و «المنتظم» (٩٩/٦) و «وفيات الأعيان» (٩٤/١).

ولكنَّ الله تعالى يأبى إلا أن يجعل من دينه ـ دين الإسلام الذي رضيهُ لأمة محمد ﷺ ـ حصناً حصيناً، لا تقتحمُهُ الأباطيل والتُرهات، ولا تنطلي على حُذاق حَمَلتِه من الجهابِذَةِ زندقةُ المتزندقين.

وقد أخبر سبحانه إخباراً لا يتخالَجُه الرَّيبُ، ولا يَحوم حول حِماهُ الشك، بأنه هو الذي تولى بنفسه حِفظهُ بحفظ دستورِه، القرآنِ الحكيم المحكم، فلا يدخلُ إلى ساحته افتراء المفترين، ولا يَلج إلى حظيرة قدسِهِ عبث الشياطين، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾.

وليتأمل المتأملون في هذه الآية الحكيمة المحكمَة، وفي قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَآءَۚ ... ..﴾ لِيَروا ما أضفى ربُّ العزةِ تبارك وتعالى على كتابه، القرآن الحكيم المحكم من حَفاوة الاختصاص بتولي حفظه، وإسناد ما أفاضه على التوراة من فضله، فوكَّل حفظه إلى الربانيين والأحبار...

هذه الأكذوبة الخبيثة البلهاء كانت إحدى الفِرَى الحاقدة التي طوَّفت ببعض مؤلفات الجَّماعين للغث والسَّمين، فرواها في غفلة من عقله وعلمه بعض المفسدين وأُدخلت على بعض المحدثين، مغلَّفة بأغلفة الأسانيد، محاطة بهالات بريق الأسماء فرددها بأساليب

مختلفةَ، وفَرْطَحَها كثير ممن تلقفها بالبُله والغفلة، ورتعت في أسفار المؤرخين، فأعادوا فيها وأَبْدَوْا، وزادوا ونقصوا، وأثبتوا وحذفوا، وشوَّهوا وزيَّنوا، ومسخوا وحرَّفوا، وتلقاها القصاصون فغنَّوا بها، وكان إبليس هو عازف موسيقاها في أنديتهم ومجالسهم، ومَصْمَصَتْ لسماع أباطيلها شفاه الجاهلين من غوغاء العامة، وعامَّة الغوغاء، الذين تَكبُر في صدورهم الغرائب والأعاجيب من المضحكات المبكيات، فيهشون لها، ويتزاحمون على محافلها.

بَيْدَ أن هذه لأقصوصة الخبيثة والأكذوبة البلهاء لم تُفلِت من سياط النقد الممحَّص، فنهض إليها من الجهابذة المَهَرة، والحُذّاق العيالم من أئمة الإسلام، المشهود لهم بالفضل والصدق، والتبحر والتفقه في الدين مَن طَعَنَها في أقتل مقاتِلها، فبهرج زيفها، وكشف عن سوأتها، وعرَّاها شوهاء، متزندقة، وجلاَّها بلهاءُ ملحدةً، وأظهرها فِرية مستخبثة.

ولكنها ظلت تعيش في أودية الشياطين، تتربص للوثبة، لتفسد على المجتمع المسلم حياته الإيمانية ... ليصبح هذا المجتمع المسلم الذي اكتسح حياة الوثنية والإلحاد المشرك بُهدى قرآنه وسنة نبيه ﷺ فريسة للإلحاد الجديد على ألسنة المستشرقين، والمبشرين الصليبيين، واليهود السبائيين، والزنادقة الراونديين، والمتحللين من فجَّار الشيوعيين، الذين عَجَزوا عن موافقة القرآن في مواجهة

فكرية، ومحاجة علمية، فلاذوا إلى الافتراء يختلقونه وإلى الأباطيل يزرعونها في أرضه في غفلة من حُرَّاسة الغُرِّ الميامين، ليغيروا معالم هدايته، ويشوهوا حقائق دُستوره، ويخلعوا عن نبيه، سيد الأنبياء والمرسلين، خلْعة العصمة التي حفظهُ الله بها عن أي خطأ فيما يُبلِّغهُ الرسولُ عن الله تعالى من الشرائع والأحكام إلى الخَلْق كافَّة، فكانت عاصِماً له ﷺ من أن يكون للشيطان عليه سبيل.

والعصمة عن الخطأ فيما يُبلغه الرسولُ عن الله تعالى ثابتةٌ بإجماع طوائف الأمة خلفاً عن سلف، لم يُعرف في هذا مخالف، إلا من أوَّل وحرَّف وبدَّل، وذلك أمرُهُ إلى الله، يتولى جزاءه بما يستحق من جزاء.

وقد تناول هذه الأقصوصة كثير من القدامى والمتأخرين، وكان منهم من له دراية بصناعة التحديث، ونقد الروايات الحديثية، فأجاد في بيان زيف جميع روايات الأقصوصة، وما فيها من وهي ووهن ينسفانها نسفاً، ويَذْرِيان رميمها في مهب أعاصير الأباطيل، ولكنه كَعَّ عن الصراحة في الرد على من أثبتها من الأكابر ذوي الشهرة والرنين...

والمتأمل في صنيع الجهابذة من جند الله، وَمَهَرِة عيالم علوم تفسير القرآن والسنة وحُذاقها، فِقهاً وتفقهاً وصناعة، في تزييف أقصوصة الغرانيق البلهاء وإبطالها في منابتها، واستحالة وقوعها،

يجد هذا الصنيع أقْوَم مسلكاً وأسدّ منهجاً، وأعمق منبعاً، وأرضى مَصْرِفاً، وأَصدقَ برهاناً، وأسطع حُجة، وأضوَأ مشرقاً، وأصفى مَشرباً، وأعدل مقصداً، وأبدع مَشْرَعاً، وأحقَّ مُتقبَّلاً، وأعذب مذاقاً، وأحلى مورداً، وأنجعَ شفاءً، وأقطع لجذور الفتنة، لأنه يجمع النظر المحكم من جميع جوانبه النقلية والعقلية، فلا يدع منها جانباً لغامز، ولا يترك فيها سبيلاً لقول متكذب»[1].

ولقد استغل هذه القصة بعض زنادقة هذا العصر لينسج عليها روايته الشيطانية وأحلامه الإلحادية ليطعن بها بأصلي أصول الإسلام: القرآن والسنة.

﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾

[سورة البقرة: آية ٧٩].

﴿فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾

[سورة الأنعام: الآية ١٠].

وقد رد على مارق هذا العصر ــ عبر كثير من وسائل الإعلام، الصحافة، والمجلات، والكتب، وغير ذلك ــ كثير من رجال العلم

---

(١) هذا كله من كلام الشيخ محمد الصادق عرجون في كتابه «محمد رسول الله» (٢/٣٠-٣٤) نقلاً من «دلائل التحقيق لأبطال قصة الغرانيق» لأخينا علي حسن عبدالحميد وقد اطلعت عليه وأنا أعد هذا للطباعة، وقد استفدنا منه فجزاه الله عن المسلمين خيراً.

وأهله ورصدوا كل ما في تلك الرواية الشيطانية من ترهات وإلحاد وزندقة أبانت عوارها وكشفت ومزقت سترها المختفي وراء حرية الرأي والفكر!!.

ولم يكن بودي أن أكتب في فساد هذه القصة[١] وتهالكها وتهافتها، ولولا أني رأيت بعض رجال العلم يتشبثون بها ويدافعون عنها اغتراراً بكثرة طرقها وتعدد أسانيدها، محاولين تأويلها تأويلاً لا يتفق والواقع. كما فعل ذلك أستاذنا وشيخنا الفاضل الجزائري عندما تعرض للقصة في كتابه «هذا الحبيب ... يامحب»!.

فهؤلاء هم الذين لنا معهم وقفة ولما كتبوا جولة، لئلا ينخدع بكلامهم ومكانتهم من ليس له تعمق علم وبحث، لأن كلامهم مسموع وكتبهم مقروءة متداولة[٢].

○ مدخل إلى القصـة:

وقبل الخوض فيما كتبه شيخنا الجزائري عن قصة الغرانيق، فإني مستهل ذلك بما أودعه علماؤنا رحمهم الله في كتبهم من قواعد وأسس يجب على كل باحث أو محقق أو كاتب أن يتلمس تلك القواعد، وأن يسير على خطاها، فيما يكتب، حتى

---

(١) لشيخنا محدث العصر الألباني رسالة خاصة في ذلك جيدة في موضوعها تجد خلاصتها في رسالتنا هذه.

(٢) انظر مقدمة كتاب «دلائل التحقيق..» لأخينا علي بن حسن.

لا يؤتى على بنيانه من القواعد.

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾

[سورة الحجرات: الآية ٦].

وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾

[سورة الإسراء: الآية ٣٦].

قليل أولئك الذين يتحققون مما يكتبون، ويتثبتون مما تحرره أقلامهم، حتى غدت كثير من الكتب والرسائل تفتقر إلى الدقة والتأني.

لقد ترك لنا علماؤنا من سلفنا الصالح ذخيرة علمية لا تقدر بثمن وميراثاً من القواعد والأسس كانت نوراً يضيء في غرَّة هذه الأمة، وجبينها، تهتدي بها في ظلمات الجهل وتتلمس خطاها المتئدة بها.

لقد كان الإسناد ـ رواية الأحاديث بالسند إلى منتهاه ـ من خصائص هذه الأمة، ومميزاتها، التي اختصت به، دون سائر الأمم الأخرى، بل كان ولا يزال الإسناد من مطالب ديننا الحنيف، والتثبت من صحته ووثوق رجاله أمر محتوم، لقد اهتم سلفنا الصالح ـ أيما اهتمام ـ بالتثبت بالرواية والتحقق من صحتها ـ وبلغ اهتمامهم أوجه حتى قال قائلهم:

«الإسناد من الدين ... وإن الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟

وإن الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرقى السطح بغير سلَّم وإن كل شيء ليس فيه سمعت فهو خَلٌّ أو بقل.

وإنه رأس مال طالب الحديث.

وإن الذي يطلب الحديث بلا إسناد فهو كحاطب ليل، يحمل حزمة حطب فيها أفعى وهو لايدري»[1].

لا يصح رواية الحديث ونسبته للنبي ﷺ إلا بعد معرفة صحته.

شدَّد العلماء وأهل الفن بهذا العلم الشريف من رواية الأحاديث الشريفة قبل التأكد من صحتها، والتحقق من ثبوتها، حتى لا ينسب للمقام النبوي الشريف مالم يقله.

[«وهذا ـ أي روايتها من غير تثبت ـ عند المحققين من أهل الحديث، وعند علماء الأصول والفقه خطأ، ينبغي أن يبين أمره، إن علم، وإلا دخل تحت الوعيد في قوله ﷺ: **«من حدث عني بحديث يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»**[2]][3].

(١) «وجوب التثبيت في الرواية» لأخينا الفاضل د. عاصم القريوتي (ص ١١).

(٢) أخرجه مسلم والترمذي وابن ماجة.

(٣) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٢٣٣).

(قال أبو الخطاب ... ولا يحل الآن لمسلم عالم أن يذكر إلا ما صح لئلا يشقى في الدارين لِمَا صح عن سيد الثقلين أنه قال: «**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»)[١].

وقال ابن حبان في «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (٦/١) تحت عنوان «التغليظ في الكذب على رسول الله ﷺ»، بعد أن ساق حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً: «**بلغوا عني ولو آية ... ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»:

«في أمر النبي ﷺ أمته بالتبليغ عنه مَنْ بعدهم مع ذكره إيجاب النار للكاذب عليه، دليل على أنه إنما أمر بالتبليغ عنه ما قاله عليه السلام. وما كان من سنته فعلاً، أو سكوتاً، عند المشاهدة لا أنه يدخل به في قوله ﷺ: «**نضّر الله امرأً...**» المحدثون بأسرهم! بل لا يدخل في ظاهر هذا الخطاب إلا من أدى صحيح حديث رسول الله ﷺ دون سقيمه»[٢].

وقال ـ بعد أن ساق حديث المغيرة بن شعبة: إن رسول الله ﷺ قال: «**من روى عني حديثاً وهو يُرى أنه كذب فهو**

---

(١) نفس المصدر (ص ٢٣٧).

(٢) وفي صحيحه رحمه الله قال: «ذكر ايجاب دخول النار لمن نسب الشيء إلى المصطفى وهو غير عالم بصحته»، ثم ذكر بسنده حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار».

أحد الكاذبين».

«في هذا الخبر دليل على صحة ما ذكرنا أن المحدث إذا روى ما لم يصح عن النبي ﷺ مما تُقوِّل عليه، وهو يعلم ذلك كأحد الكاذبين، على أن ظاهر الخبر ما هو أشد من هذا، وذلك أنه قال ﷺ: «**من روى عني حديثاً وهو يُرى أنه كذب**» ولم يقل: أنه تيقن أنه كذب.

فكل شاكٍّ فيما يرفع (يروي) أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر»[1].

ثم ذكر خبراً آخر يدل على تحريم رواية الأحاديث قبل التأكد من صحتها والتحقق من نسبتها، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع».

وقال:

«في هذا الخبر الزجر للمرء أن يحدث بكل ما يسمع حتى يعلم على اليقين صحته ثم يحدث به دون ما لا يصح على حسب ما ذكرناه قبل»[2].

هكذا ينبغي التثبت والتحقق من كل ما يُروى وينسب للنبي

---

(١) إنهم وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرة فقد ارتكبوه تبعاً لروايتهم الأحاديث دون التحقق من صحتها.

(٢) «المجروحين والضعفاء» (ص ٦-٩).

ﷺ حتى لا نكون ممن شملهم حديث رسول الله ﷺ **«من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»**.

○ السند والمتن:

أجدني من خلال هذه الرسالة ملزماً[(١)] ببيان اهتمام علمائنا رحمهم الله بنقد المتن[(٢)]، كما اهتموا بالسند، وأن نقد متن الحديث قد حظي باهتمام كثير من المحدثين على مر الزمان والأيام، منذ أن بدأت حركة تدوين الحديث ودراسة الأسانيد والاهتمام بنقدها «وحسبك أن تستعرض الكتب التي أُلِّفت في ذلك من علماء ـ الدراية والرواية ـ لتجدهم أنهم أوفوا في بحث متون الأحاديث وشرحها، وتحليلها على الغاية، ولم يدعوا ناحية من نواحيه الخصبة حتى قتلوها بحثاً»[(٣)].

وقد راعى علماء الحديث ـ دراية ورواية ـ المعنى في قبول الحديث ورده في أربعة مواطن[(٤)].

---

(١) وذلك لأن حديث الغرانيق، وحديث استقبال الرسول من قِبل أهل المدينة عندما أتاها مهاجراً ضُعّفا ورُدا من قِبل متنيهما أيضاً؟.

(٢) ولا أريد من هذا البيان تأصيل الموضوع ووضع القواعد ودراستها فإن لذلك مجالاً آخر، حرره في كتب مستقلة بعض الأفاضل والأساتذة، وإنما قصدت هنا بيان أن العلماء من أهل الحديث كان لهم باع في نقد الحديث من جهة متنه ولم يهملوا ذلك الجانب أبداً، اقتصاراً منهم على نقد السند!!.

(٣) «دفاع عن السنة» (ص ٤٠) بتصرف.

(٤) انظر «الأنوار الكاشفة» (ص ١٤) للمعلِّمي رحمه الله.

١- عند السماع.　　　　٢- وعند التحديث.

٣- وعند الحُكم على الرواة. ٤- وعند الحُكم على الأحاديث

فالمثبتون إذا سمعوا خبراً تَمْتنع صحته أو تبعد، لم يكتبوه، ولم يحفظوه فإن حفظوه لم يحدِّثوا به فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه، وفي الراوي الذي عليه تبعته».

قال الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٣٣٩).

«وذلك أن يُستدلَّ على الصدق والكذب فيه بأن يُحدِّث المحدِّثُ ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفهُ ما هو أثبت وأكثرُ دِلالات بالصدق منه».

قال الخطيب في «الكفاية» (ص ٦٠٢):

«باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث».

«وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثاً بَيّن البطلان إلا وَجَدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرَّحهم الأئمة ـ (والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر) ـ ويقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد «منكر» أو «باطل»، وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكُتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يُوثِّقون الراوي حتى يستعرضوا

حديثه وينقدوه حدثياً حديثاً»[1].

و «من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم، وكُتب العلل، وجد كثيراً من الأحاديث يطلق الأئمةُ عليها: «حديث منكر، باطل، شبه الموضوع، موضوع» وكثيراً ما يقولون في الراوي: «يحدِّث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث» ومن أنعم ـ كذا ـ ولعلها أمعن النظر ـ وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب ألاّ يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث، نظروا في سنده فوجدوا ما يُبين وهنه فيذكرونه، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن..»[2].

«على هذه الأسس الرصينة المحكمة جرَّدوا أنفسهم لنقد الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها، ولا شك أنها أسس سليمة لا يستطيع المنصف أن يكابر في قوتها وعمقها وكفايتها، ولم يكتف علماؤنا بهذا، بل نقدوا المتن بعد سلامته من العلل السابقة[3] كلها، نقدوه من ناحية اضطرابه أو شذوذه أو إعلاله»[4].

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص ١٤) للعلامة المفضال: عبدالرحمن المعلمي.

(٢) المصدر السابق (ص ٢٥٦) وانظر «الموضوات» (١٠٦/١ و ١١٥ و ١٢٥ و ١٩٠) وغيرها.

(٣) كان قد ذكر رحمه الله قبل ذلك خمس عشرة علة لنقد المتن.

(٤) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص ٢٧٢) للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله.

لهذا ولغيره كانت عبارة العلماء قديماً وحديثاً: إن صحة الإسناد لا تعني صحة المتن، وإن كان على الغالب اتفاقها كما سبق بيانه.

يقول ابن الصلاح في «مقدمته» (ص ١٩):
«قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً».

وقال النووي في «التقريب» (١/١٦١ مع شرحه):
«لأنه قد يصح أو يَحْسنُ الإسناد دون المتن لشذوذه أو علته».

وقال المحقق ابن القيم في «الفروسية» (ص ١٣٦):
«وقد عُلم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها، سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه، ونكارته، وألاّ يكون راويه قد خالف الثقات أو شذَّ عنهم»[1].

وتدرك عظمة اهتمام العلماء بنقد متن الحديث وأن ذلك كان عندهم في غاية الأهمية وأنه أخذ منهم عناية خاصة، ما نلحظه بوضوح تام من تعريف الحديث الصحيح، الذي تضمن خمسة

---

(١) ولابن القيم كلام مفصل في هذا الموضوع انظره في «المنار المنيف» (ص ٤٣ وما بعدها).

شروط، ثلاثة في السند واثنان في المتن.

فالحديث الصحيح: «ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة».

فاتصال السند، والعدالة، والضبط، ثلاثة شروط في السند، والشذوذ والعلة في المتن.

«والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يصح المتن لشذوذه أو علته، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى»[1].

* * *

(١) الصنعاني «توضيح الأفكار» (١/٢٣٤).

○ حجية الحديث المرسل وتقوية الحديث بتعدد طرقه.

بقي أمران لابد أن ننبه عليهما بشيء من الاختصار:

أولاهما: حجية الحديث المرسل.

□ ما هو الحديث المرسل ؟؟

ينقسم الخبر ـ الحديث ـ من حيث العمل به إلى قسمين:

١- مقبول.

٢- مردود.

والمقبول: منه الصحيح والحسن وأقسامهما، وفيها تفاصيل.

والمردود: وهو أقسام كثيرة، ولهذه الأقسام أسماء خاصة وكلها تقريباً تدخل تحت اسم عـام وضعه العلماء لذلك وهـو الضعيف.

وترجع أسباب رد الحديث الضعيف إلى أسباب كثيرة منها:

١- السقط في السند.

٢- الطعن في الراوي.

والحديث المرسل أحد أقسام الحديث الضعيف الذي رد بسبب سقط في السند كما سترى.

□ ما هو المرسل إذاً ؟.

الحديث المرسل: ما قال فيه التابعي: قال رسول الله ﷺ

كذا أو فعل كذا أو فُعل بحضرته كذا أو نحو ذلك[1].

وهذا هو المشهور بين أئمة الحديث وغيرهم.

○ حكم العمل بالحديث المرسل:

«عرفت مما سبق أن الحديث المرسل نوع من أنواع الحديث الضعيف وسبب ضعفه سقط في السند، وفقدان الاتصال، للجهل بحال المحذوف أو الساقط لأنه يُحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني ـ يعني كونه تابعياً ـ يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني ـ يعني كونه ثقة ـ يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر ... الخ»[2] فهو لا يحتج به عند جماهير أهل الحديث ونقَّاد الأثر كما بينه غير واحد منهم.

قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٢٦):

«ثم اعلم أن حُكم المرسل حُكم الحديث الضعيف، إلا أن يصح مَخرجه بمجيئه من وجه آخر كما سبق بيانه [3] وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، وهو المذهب

---

(١) انظر «نزهة النظر» (ص ٣٦-٣٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) سبق أن أوضح ذلك ابن الصلاح في كتابه المذكور (ص ١٦ وما بعدها) وانظر التعليق الآتي.

الذي استقر عليه آراء جماهير حُفاظ الحديث ونقاد الأثر وقد تداولوه في تصانيفهم».

وقال الترمذي في «العلل مع شرحه» (١/٢٧٣).

«والحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعَّفه غير واحد منهم».

وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ١٥):

«سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة».

وقال الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/٣٠ عبدالباقي):

«والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»[1].

ثانيهما: تقوية الحديث الضعيف بكثرة طرقه.

قال شيخنا الألباني حفظه الله في غير ما موضع من كتبه[2].

---

(١) وهذا الذي ذكرناه في المرسل الذي لم يأت من وجه آخر مسنداً، ولم يرو من طريق آخر مرسلاً، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول، ولهذا تفاصيل ليست غرضنا في هذه العجالة، ولمزيد من المعلومات راجع مظان المسألة في كتب أصول الحديث، وكذلك رسالة شيخنا المحدث الألباني «نصب المجانيق» (ص ٢٠-٢١).

(٢) انظر «تمام المنة» القاعدة العاشرة (ص ٣١)، و «نصب المجانيق» (ص ٢٠-٢١) و «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» (ص ١١٠-١١١)، و «مشكاة المصابيح» (١/٨٦) قلت: في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» أحاديث كثيرة، كثرت طرقها ولم تزدها إلا ضعفاً على ضعف ـ فما زادت الطين إلا بلة. فراجعها إن شئت. =

«من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها، ويصير حجة، وإن كان كل طريق منها على انفراد ضعيفاً، ولكن هذا ليس على إطلاقه، بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، لا من تُهمة في صدقهم أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه، وهذا ما نقله المحقق المناوي في «فيض القدير» عن العلماء..»، ثم ذكر حفظه الله قوله. أ . هـ المقصود.

وأخيراً علق المحدث أبو الأشبال أحمد شاكر رحمه الله على كلام ابن كثير حول هذه القاعدة المذكورة بقوله.

«وبذلك يتبين خطأ كثير من العلماء المتأخرين في إطلاقهم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة الحسن أو الصحيح، فإنه إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ازداد ضعفاً إلى ضعف لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم، بحيث لا يرويه غيرهم، يرفع الثقة بحديثهم، ويؤيد ضعف روايتهم وهذا واضح»[1].

= وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٧) و «الباعث الحثيث..» (ص ٤٠) و «نزهة النظر ..» (ص ٢٥).

(١) «الباعث الحثيث ...» (ص ٤٠).

○ قصة الغرانيق في كتاب «هذا الحبيب...».

من الصفحة (١١٩–١٢٢) تحدث الشيخ أبوبكر الجزائري عن الهجرة الأولى في الإسلام وهي هجرة الحبشة، وعن عودة المسلمين من الحبشة إلى مكة وأن عودتهم كانت بسبب ما بلغهم «من أن النبي ﷺ اصطلح مع قريش، وأنه لم يبق اضطهاد للمسلمين من قبل المشركين...» وقال:

«وسبب هذه الشائعة الكاذبة أن النبي ﷺ كان يقرأ حول الكعبة سورة و «النجم» فلما بلغ قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ ألقى الشيطان في مسامع المشركين قوله: تلك الغرانيق العُلا، وإن شفاعتهن لترُتجى، فخيِّل للمشركين أن النبي ﷺ هو الذي قالها ....الخ».

وقال تحت عنوان «نتائج وعبر»:

«٥– تقرير قصة الغرانيق، وأن من العجب أن يُكَذِّب بها أناس لمجرد الخوف من أن يقال: إذا صحت قصة الغرانيق فمن الجائز، أن يكون الشيطان قد أدخل في القرآن ما ليس منه: وهو وهم بحت شبيه بوهم الروافض القائلين بأن جبريل بَدَلَ أن يأتي علياً بالوحي والرسالة أتى بهما محمداً ﷺ،.... ثم قال (ص ١٢٣):

«والذي ينبغي أن يُعلم هنا أن الرسول ﷺ لم ينطق بكلمة تلك الغرانيق وما بعدها، وإنما الذي نطق بها الشيطان فأسمع صوته

أولياءه من المشركين ليبقوا على اعتقادهم الفاسد في آلهتهم من اللات والعزى.

ولذا لما سجد النبي سجدوا معه كما هو في صحيح البخاري رحمه الله تعالى. وأحسن ما قيل في قصة الغرانيق هو قول الحافظ ابن حجر في «الفتح»، وما ذكرناه هنا لايختلف معه، والله أعلم..» أ. هـ.

○ خلاصة كلام الجزائري حفظه الله.

١- تقريره صحة الرواية تبعاً لابن حجر رحمه الله في «الفتح» (٨/٤٣٩).

٢- تعجبه ممن كذَّبها، وعلل تكذيبهم بمجرد الخوف من أن يقال: إن الشيطان قد أدخل في القرآن ما ليس فيه.!!

٣- نفيه أن يكون رسول الله ﷺ نطق بكلمة: تلك الغرانيق العلى ... وإنما الذي نطق بذلك الشيطان، فأسمع صوته أولياءه فَخُيِّل للمشركين أن النبي ﷺ هو القائل!!

٤- فهمه أن سجود المشركين مع الرسول ﷺ كان سببه ما ألقى الشيطان على أسماعهم.

٥- وأخيراً توضيح وبيان لسبب عودة المهاجرين من الحبشة.

• ملاحظاتنا عليه:

• الملاحظة الأولى:

تقريره صحة الرواية تبعاً لابن حجر رحمه الله تعالى.

متن[1] القصة ومن أخرجها:

ذكر بعض المفسرين قصة الغرانق عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

وفحوى القصة وخلاصتها ما رواه سعيد بن جبير قال: «لما نزلت هذه الآية، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾

[سورة النجم: الآية ١٩].

قرأها رسول الله ﷺ فقال: «تلك الغرانيق العلى، وأن شفاعتهن لترتجى» فسجد رسول الله ﷺ فقال المشركون: إنه لم يذكر آلهتنا قبل اليوم بخير، فسجد المشركون معه، فأنزل الله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ..﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾.

[سورة الحج: الآية ٥٢-٥٥].

وفي رواية: «ألقى الشيطان على لسانه: «تلك الغرانيق العلى..» الحديث وفيه: «ثم جاء جبريل بعد ذلك، قال: اعرض عليَّ ما جئتك به فلما بلغ: «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترجى»، قال جبريل: لم آتك بهذا، هذا من الشيطان! فأنزل الله: ﴿وَمَآ

---

(١) وللقصة متون أخرى أعرضنا عنها اختصاراً وذكرنا قليلاً منها عند الحديث عن نقد متنها واضطرابه.

أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية.

قال الحافظ في «الفتح» (٨/٤٣٩) ـ بعد أن ذكر روايات القصة واختلاف أسانيدها:

«وكلها سوى طريق سعيد بن جبير، إما ضعيف، وإلا منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين ...».

وفيما يلي بيان ذلك.

١- هذا المرسل[١] أخرجه ابن جرير الطبري (١٧/١٨٨).

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/٦٥) وعزاه لابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه.

وهذا مرسل صحيح، على كلام يسير في ابن بشار ـ شيخ الطبري ـ فقد استنكر بعض أهل العلم بعض أفراده[٢].

لكن تابعه ابن المثنى، عند ابن جرير (١٧/١٨٩)، وهو ثقة ثبت، وكان هو وبندار ـ لقب ابن بشار ـ فَرَسَيْ رهان وماتا في سنة واحدة[٣].

٢- وجاء المرسل هذا موصولاً عن ابن عباس رضي الله

---

(١) راجع بحث الإحتجاج بالمرسل (ص ٥٤).

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» (٩/٧١).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص ٥٠٥).

عنهما، ولا يصح.

رواه البزار (٣/٧٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢/٥٣)[1] والضياء المقدسي في «المختارة» ـ كما في «الدر المنثور» (٦/٦٥) و «نصب المجانيق» (ص ٥) ـ وغيرهم.

قال البزار:

«لا نعلمه يروى بإسناد متصل يجوز ذكره إلا بهذا الإسناد ... وإنما يُعرف هذا من حديث الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس».

وفي سند الحديث تردد وشك في رفعه، كانا السبب في ضعفه ورده.

قال الألباني بعد سرد طويل لهاتين الروايتين: المرسلة، والمسندة:

«وبالجملة فالحديث مرسل، ولا يصح عن سعيد بن جبير موصولا بوجه من الوجوه».

٣- وروي الحديث من وجوه أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما وكلها متهالكة، متهافتة منها:

أـ ما أخرجه ابن مردويه من طريق الكلبي عن أبي صالح عنه،

---

(١) رقم الحديث «١٢٤٥٠» ووقع في «دلائل التحقيق» برقم: ١٤٥٠ وهو خطأ ولعله مطبعي!.

والكلبي كذاب ساقط، متروك الحديث كان من كبار الوضّاعين[1].

ب - ومن طريق أبي بكر الهذلي وأيوب[2] عن عكرمة عنه، وأبوبكر الهذلي: ليس بشيء ،كان يكذب، متروك الحديث، بل منكر الحديث[3].

ج - ومن طريق سليمان التيمي عمن حدثه عنه.

وهذا كما ترى فيه جهالة شيخ سليمان، والراوي عنه متروك.

٤- وأخرج عبد بن حميد، كما في «الدر المنثور» (٦/٦٥) من طريق السدي عن أبي صالح فذكره.

والسدي ضعيف وكذلك أبو صالح.

٥- وأخرجه ابن أبي حاتم، كما في «الدر المنثور» (٦/٦٩) عن السدي قال: فذكره.

وهذا معضل على ضعف السدي كما سبق بالذي قبله.

٦- ورواه ابن سعد في «الطبقات» (١/٢٠٥) من طريق محمد ابن عمر قال: حدثني يونس بن محمد بن فضالة الظفري عن أبيه

---

(١) الكلبي اسمه «محمد بن السائب» انظر «الكامل» (٦/٢١٢٧) و «المجروحين» (٢/٢٥٣) وغيرهما.

(٢) قلت: واقتران أيوب ـ وهو ثقة ـ في الإسناد لا يغير من الوضع شيئاً لأن الطريق إليه غير صحيح، انظر «فتح الباري» (٨/٤٣٩) و«دلائل التحقيق» (ص ٧٢).

(٣) وانظر «تهذيب التهذيب» (١٢/٤٦) و «ميزان الاعتدال» (٤/٤٩٧) وغيرهما.

قال فذكره، ومحمد بن عمر هو الواقدي، متروك الحديث، كذّاب وضّاع.

ويونس مجهول.

ورواه من طريق كثير بن زيد عن المطلب بن عبدالله بن حنطب.

وكثير ضعيف، والمطلب بن عبدالله، كثير التدليس والإرسال.

٧- وأخرج ابن أبي حاتم من طريق موسىٰ بن عقبة عن ابن شهاب قال: فذكره.

وفيه مع الإرسال شيخ ابن أبي حاتم. وهو مجهول الحال.

وقد خولف فيه فرواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢٨٥/٢) ... عن ابن عقبة ولم يذكر ابن شهاب، وهذامعضل.

وأخرجه عبد بن حميد وابن جرير ... عن ابن شهاب، حدثني أبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث قال: فذكره، وهذا مرسل.

٨- وأخرج ابن جرير (١٨٨/١٧)، ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» (٦٨/٦) لابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن أبي العالية، قال: فذكره، وفيه مع علة الإرسال داود بن أبي هند وفيه كلام.

٩- وأخرج ابن جرير (١٩١/١٧) من طريقين عن معمر عن

قتادة قال فذكره وهذا مرسل، فقتادة تابعي أدرك بعض الصحابة.

ونسبه السيوطي إلى ابن أبي حاتم.

١٠- وروى ابن جرير (١٨٦/١٧) من طريق أبي معشر، عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس قالا: فذكره.

وأبو معشر: هو نجيح بن عبدالرحمن السندي ضعيف منكر الحديث.

وأخرجه ابن جرير من طريق آخر عن محمد بن كعب، وفيه ابن اسحاق وهو مدلس وقد عنعنه إلى جانب شيخ ابن جرير وهو ابن حميد فقد ضعفه كثير من الأئمة.

ونسبه السيوطي لسعيد بن منصور، كما في «الدر» (٦٧/٦).

١١- وأخرج الطبراني في «الكبير» (٣٤/٩) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود وعن عروة قال: فذكره.

والحديث مع إرساله فيه ابن لهيعة وهو ضعيف.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٤/٦):

«رواه الطبراني هكذا مرسلاً، وفيه ابن لهيعة».

١٢- وأخرج ابن جرير (١٨٩/١٧) بسنده عن الضحّاك: فذكره، وفيه:

أولاً: شيخ ابن جرير لم يسمه.

ثانياً: أبو معاذ[1] وهو ضعيف.

ثالثاً: الراوي عنه، الحسين، كذاب يسرق الحديث.

هذه جلّ الروايات إن لم تكن كلها. وهي لا تخلو من ضعف، فهي دائرة بين الإرسال والانقطاع والضعف الشديد والجهالة، فليس فيها ما يصلح للاحتجاج به.

وكما قال الأستاذ محمد الصادق عرجون ـ على إحدى رواياتها:

«هذه رواية مهلهلة النسج، ممزقة الأديم، كذوبة المعنى، خبيثة المبنى كافرة الهدف، تنادي على واضعها بتفاهة التعقل، وضحالة التفكر ...».

هذا حال سند هذه الرواية.

أما تحسينها بتعدد طرقها فلا ،لأن الأسانيد كلها شديدة الضعف[2] اللهم إلا بعض المراسيل، وقد علمت فيما سبق رأي جمهور العلماء من المحدثين في العمل بالمرسل.

هذا إلى جانب اضطراب المتن وتناقضه الذي سنبينه في جوابنا على الفقرة الثانية وهي الآتي:

---

(١) قال المحدث الألباني حفظه الله في «نصب المجانيق» (ص ١٥): أبو معاذ الظاهر أنه سليمان بن أرقم البصري وهو ضعيف كما في «التقريب» أ. هـ ثم وقفت على رسالة «دلائل التحقيق» لأخينا الفاضل علي حسن عبدالحميد وفيها (ص ١٥٣): أبو معاذ واسمه: الفضل ابن خالد النحوي، ولم أحرر الأمر في هذه العجالة.

(٢) انظر ما سبق أن كتبناه حول الموضوع (ص ٥٥-٥٦).

• الملاحظة الثانية:

تعجبه ممن كذَّبها..... الخ.

سبق أن قدمنا بين يدي هذه الرواية اهتمام المحدثين بنقد المتن، وأنه لا يلزم من كون السند صحيحاً صحة المتن، لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة.

ولو لم يكن مع المكذبين لهذه الرواية ـ وهم جلة من العلماء سنأتي إن شاء الله على ذكرهم ـ إلا نكارة المتن، واضطرابه، لكفى في رد هذه القصة ورمي هذه الرواية وهتكها، كيف لا؟ وقد انضم إلى ذلك ضعف السند على ما بيناه سابقاً.

○ نكارة المتن:

في متن الرواية نكارة زائفة، واضطراب شديد، يكشف كذبها «ويهوي بها إلى سحيق البطلان والبهتان»، وبيان ذلك فيما يأتي:

١- **في بعض الروايات**: أن الشيطان تكلم على لسان النبي ﷺ بتلك الجملة الباطلة التي تمدح أصنام المشركين: «تلك الغرانيق العلى، وأن شفاعتهنَّ لترتجى» وهذا باطل لأن ذلك يوحي بأن الشيطان تسلط على رسول الله ﷺ، وألقى على لسانه كلماته الخبيثة، وهذا يناقض مقصود النبوة، ويبطل العصمة.

٢- **وفي بعضها**: أن الشيطان ألقى ذلك ـ كما سبق ـ وهو في

الصلاة، وفي بعضها: وهو في نادي قريش، و في بعضها: أن الشيطان ألقى ذلك على المشركين، وكان ذلك من سجعه، وتقول أخرى: إن الرسول ﷺ قال ذلك منه! وهذا ظاهر التناقض والبطلان.

٣- **وفي بعضها**: أن جبريل جاء بتصويب ذلك، وبعضها لم يذكر تصويب جبريل لما نزل به من الوحي، وهذا من أبطل الباطل.

٤- **كيف يكون** الإنسجام بين آيات الله المنزلة بالوحي لتوبيخ المشركين، والتنديد بآلهتهم الباطلة، وذلك في قوله تعالى ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ وبين ما هو محض الكذب، والافتراء على الله بمدح تلك الآلهة: «إنهم لفي الغرانيق العلى....».!

٥- **تقول بعض الروايات**: إن الشيطان ألقى ذلك على لسان الرسول وهو يصلي، ومضى رسول الله ﷺ، في قراءته، وانتهى من صلاته، وسجد، وسجد المشركون لذكر آلهتهم، و لم يتنبه الرسول قط لما أدخل عليه الشيطان حتى جاءه جبريل فنبهه. وهذا استغفال لمقام النبوة، وتقرير للغفلة على رسول الله، وأن ذلك جائز في حقه ﷺ!! وهذا من المحال.

٦- **وفي بعض الروايات**: أن النبي ﷺ بقي لا يدري أن ذلك من الشيطان، حتى قال له جبريل: «معاذ الله! لم آتك بهذا، هذا

من الشيطان» وهذا من الباطل والمحال. وكيف لا يتنبه الرسول لذلك، ولا يميز بين هذا البهتان الشيطاني وبين الكلام الإلهي!!؟.

٧- **وفي بعض الروايات**: أن المؤمنين سمعوا من الرسول ﷺ تلك الجمل الباطلة، على أنها وحي من الله ولم يشعروا بأنها من إلقاء الشيطان!! بينما تقول رواية: «إنهم لم يسمعوا الذي ألقى الشيطان» وهذا خلاف ذلك.

٨- **في رواية** : أنه ﷺ تمنى أن لاينزل عليه شيء من الوحي، يعيب آلهة المشركين لئلاّ ينفروا منه!! وكيف ذلك؟؟ وهو الأمين على كتاب ربه والوحي ينزل عليه.

قال أبوبكر بن العربي:

«تأملوا ـ فتح الله أغلاق النظر عنكم ـ إلى قول الرواة، الذين هم بجهلهم أعداء على الإسلام، ممن صرح بعداوته: أن النبي ﷺ لما جلس مع قريش، تمنى ألّا ينزل عليه من الله وحي، فكيف يجوز لمن معه أدنى مسكةٍ أن يخطر بباله أن النبي ﷺ آثر وصل قومه على وصل ربه. !؟ وأراد ألّا يقطع أُنسه بهم بما ينزل عليه من عند ربه من الوحي، الذي كان حياة جسده وقلبه، وأنس وحشته، وغاية أمنيته؟!، وكان رسول الله ﷺ أجود الناس، فإذا جاءه جبريل، كان أجود بالخير من الريح المرسلة، فيؤثر على هذا مجالسة الأعداء»؟!. أ. هـ المقصود من كلامه.

٩- وأخيرا: - وليس بآخر شيء - ما ذكرته بعض الروايات من أنه ﷺ قال - عندما أنكر جبريل عليه ذلك -: «افتريتُ على الله، وقلت على الله ما لم أقل وشرَّكني الشيطان في أمر الله!!!».

فهذه طامَّات كبيرة، وعظيمة يجب تنزيه الرسول ﷺ عنها لأنه كما قال ابن العربي في «أحكام القرآن» (٢/٧٤):

«التبس عليه الشيطان بالمَلَك، واختلط عليه التوحيد بالكفر حتى لم يفرق بينهما!! ؟؟» وخفي عليه ذلك بل خفي على صحابته أيضاً،؟! فهذا من أبعد المحال وأبعد ما يكون عنه مقام النبوة الشريف.

فهذا بطلان الرواية والقصة - دراية ورواية - وبيان حالها المتهالك.

فهل يصح لنا بعد ذلك، أن نقول: إن الذين ضعَّفوها بسبب خوفهم أن يكون الشيطان قد أدخل في القرآن ما ليس منه!؟.

إن الخوف لم يقف عند ذلك أبداً، فإن الله حافظ دينه كما هو معروف ومعلوم، لا يجهله أدنى طالب علم، وإنما الخوف كل الخوف من أن ننسب إلى مقام النبوة والوحي مالا يليق به، وبذلك نكون قد طعنَّا في أقدس ما نملك، وهو مصدر ديننا وسبيل وصوله من الله سبحانه إلينا.

وها نحن نورد أسماء من وقفنا عليهم ممن ضعَّفها[1]:

---

(١) وهناك غيرهم كثير لم نأت على ذكرهم اكتفاء بما ذكرنا.

١ - أبوبكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي في «أحكام القرآن» (٢/٧٣ وما بعدها).

٢ - القاضي عياض في كتابه «الشفا في حقوق المصطفى» (٢/٧٤٨ وما بعدها).

٣ - فخر الدين الرازي في تفسير «مفاتيح الغيب» (٦/١٩٣-١٩٧).

٤ - القرطبي في «أحكام القرآن» (١٢/٨٠-٨٦).

٥ - محمد بن يوسف الكرماني، من شُرَّاح «البخاري» وقد نقل كلامه في ذلك الحافظ في «الفتح» (٨/٦١٤).

٦ - بدر الدين العيني في «عمدة الأحكام» (٩/٤٧).

٧ - الشوكاني في «فتح القدير» (٣/٤٦٢ و ٤٦٣).

٨ - السيد محمود الألوسي في «روح المعاني» (٦/١٧/١٧٧) وما بعدها.

٩ - صديق حسن خان في تفسيره «فتح البيان».

١٠- محمد عبده في رسالة خاصة له في هذه القصة ـ ولم نقف عليها.

١١- الداعية الكبير سيد قطب ـ رحمه الله ـ في تفسيره «في ظلال القرآن» (٤/٢٤٣٢/٢٤٣٣).

١٢- العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في «أضواء البيان» (٥/٧٢٨) وما بعدها.

١٣- المحدث الألباني حفظه الله في رسالة خاصة أسماها «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق».

وقد سبق هؤلاء ابن خزيمة والبيهقي رحمهما الله تعالى.

ولا بأس من أن ننقل بعض أقوال هؤلاء الجهابذة من العلماء حتى تطمئن النفس، أن لهذا الدين حراسه، المدافعون عنه.

١، ٢- ذكر الفخر الرازي في «تفسيره» أن محمد بن إسحاق ابن خزيمة سئل عن هذه القصة؟ فقال: «هذا من وضع الزنادقة»، وصنف فيه كتاباً. قال الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: «هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل».

٣- وأبطل القصة ابن العربي في «أحكام القرآن» (٢/٧٤-٧٥) في عشرة مقامات ذكرها الألباني في رسالته: «نصب المجانيق...» منها ـ مع الاختصار والتصرف ـ:

(١) أن الله يخلق للنبي العلم بالوحي حتى يتحقق أنه رسول من عند الله حتى تصح الرسالة وتتبين النبوة... وبذلك يتميز العلم عند النبي من غيره. فيتمايز قول الوحي من قول الشيطان[1].

(٢) وأن الله قد عصم رسوله من الكفر، وأمَّنه من الشرك، بل لا تجوز عليه المعاصي فضلاً عن أن ينسب إلى الكفر في الاعتقاد

(١) وانظر أيضاً «الشفا» (٢/٧٤١).

بل هو المنزه عن ذلك فعلاً واعتقاداً.

(٣) وأن قول الشيطان: «تلك الغرانيق العلى، وأن شفاعتهن لترتجىٰ» للنبي ﷺ، قَبِلَهُ مُنه، فالتبس عليه الشيطان بالمَلَك، واختلط عليه التوحيد بالكفر، وهذا كفر، لا يجوز وروده من الله، ولو قاله أحد من البشر لرد إليه، فضلاً عن أن يجهل النبي ﷺ حال القول، ولا يفطن لصفة الأصنام!!.

٤- القاضي عياض.

توجه القاضي عياض بنقد لاذغ لهذه القصة ـ كابن العربي ـ أبطل أصلها ووهىٰ سندها، واجتثَّ جذورها، فأرداها في جدثها، قال رحمه الله في «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»[1] (٢/٧٥):

(.. إن هذا حديث لم يخرِّجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل) ـ ثم تكلم رحمه الله على اضطراب الرواية ـ ثم قال:

«ومن حُكيت هذه الحكاية عنه من المفسرين والتابعين لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم فيها ضعيفة واهية..».

قال أبوبكر البزار:

«هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي بإسناد متصل يجوز

---

(١) بتصرف منه.

ذكره إلا هذا ـ يعني رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس[1] ـ ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد وغيره يرسله وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس».

فقد بين لك أبوبكر رحمه الله أنه لا يُعرف من طريق يجوز ذكره سوى هذا، وفيه من الضعف ما نبه عليه، مع وقوع الشك فيه ـ كما ذكرناه ـ الذي لا يُوثق به ولا حقيقة معه .. هذا توهينه من طريق النقل.

أما من جهة المعنى، فقد قامت الحجة، وأجمعت الأمة على عصمته ﷺ ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة. أما من تمنيه أن يُنزل عليه مثل هذا من مدح آلهة غير الله وهو كفر أو أن يتسوَّر عليه الشيطان، ويُشبه عليه القرآن حتى يجعل فيه ما ليس منه ويعتقد ﷺ أن من القرآن ما ليس منه، حتى ينبهُ جبريل عليه السلام، وذلك كله ممتنع في حقه ﷺ، أو يقول ذلك النبي ﷺ من قِبَلِ نفسه عمداً، وذلك كفر، أو سهواً، وهو معصوم من هذا كله.

وقد قررنا بالإجماع عصمته ﷺ من كل ذلك.

ووجه ثان هو استحالة هذه القصة نظراً وعرفاً، وذلك لأن كلامها بعيد الالتئام، لكونه متناقض الأقسام، ممتزج المدح بالذم!، متخاذل التأليف والنظم، ولما كان النبي ﷺ، ولا من بحضرته

---

(١) وقد سبق الحديث عنها. (ص٦٠-٦١).

من المسلمين وصناديد المشركين ممن يخفى عليه ذلك، وهذا لا يخفى على أدنى متأمل، فكيف بمن رجح حلمه، واتسع في باب البيان ومعرفة فصيح الكلام علمه)؟!.

ثم بين رحمه الله: «أن من عادة الكفار ومن شايعهم من المنافقين وضعفة القلوب، والجهلة من المسلمين ـ أن من عادتهم التربص بالمسلمين ونفورهم منهم، والشمت بهم، حيناً بعد حين بل وارتداد بعضهم لأدنى شبهة.

ولم يحك أحد منهم في هذه القصة شيئاً سوى هذه الرواية الضعيفة الأصل، ولو كان ذلك لوجدت قريش بها على المسلمين الصولة، ولأقامت بها اليهود الحجة ... ولا فتنة أعظم من هذه البينة ـ لو وجدت! ـ، ولا تشغيب للمعادي حينئذ أشد من هذه المحادثة لو أمكنت.

فما رُوِيَ عن معاندٍ فيها كلمة، ولا عن مسلم بسببها بنْتُ شفة، فدل على بُطلها، واجتثات أصلها...» إلى آخر كلامه رحمه الله.

٥- المفسر أبو حيان الأندلسي[1].

بعد أن فسر قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ .﴾.

الآية قال: «ذكر المفسرون في كتبهم ـ ابن عطية والزمخشري فمن قبلهما ومن بعدهما ـ ما لا يجوز وقوعه من آحاد المؤمنين منسوباً إلى المعصوم صلوات الله عليه، وأطالوا في ذلك وفي تقريره، سؤالاً

(١) في تفسيره «البحر المحيط» (٦/٣٨١-٣٨٢).

وجواباً، وهي قصة سئل عنها الإمام محمد بن إسحاق جامع السيرة النبوية[1]! فقال : هذا من وضع الزنادقة، وصنف في ذلك كتاباً.

وقال الحافظ أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، وقال ما معناه: إن رواتها مطعون عليهم، وليس في الصحاح ولا في التصانيف الحديثية شيء مما ذكروه، فوجب اطراحه، ولذلك نزَّهت كتابي عن ذكره فيه.

والعجيب مِن نقل هذا، وهم يتلون في كتاب الله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ .. إلى أن قال رحمه الله:

وأما من جهة المعقول، فلا يمكن ذلك، لأن تجويزه يَطرُقُ إلى تجويزه في جميع الأحكام والشريعة، فلا يؤمن فيها التبديل والتغيير، واستحالة ذلك معلومة».

٦- وقال المحقق الشوكاني في «فتح القدير» (٤٦٢/١٣):

«لم يصح شيء من هذا، ولا ثبت بوجه من الوجوه، ومع عدم صحته، بل بطلانه، فقد دفعه المحققون بكتاب الله سبحانه ـ ثم ذكر الآيات في ذلك وأقوال بعض أهل العلم. ثم قال:

---

(١) وهذا وهم من ابن حيان رحمه الله تبعه عليه الألوسي في «تفسيره» والراجح أنه محمد بن اسحاق بن خزيمة صاحب «الصحيح» كما ذكر ذلك الألباني حفظه الله في «نصب المجانيق» (ص ٢٥). وانظر ما سبق ذكره عن الفخر الرازي (ص ٧١).

(ص ٤٦٣) منه:

«والحاصل أن جميع الروايات في هذا الباب ـ إما مرسلة أو منقطعة ـ لا تقوم الحجة بشيء منها».

٧- وقال ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢١/٤) في أثناء رده على من احتج بالحديث:

«وبالحديث الكاذب ـ أي احتجوا بالحديث الكاذب ـ الذي لم يصح قط في قراءته عليه السلام في ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ وذكروا تلك الزيادة المفتراة التي تشبه من وضعها، من قولهم: «وإنها لهي الغرانيق العلى وأن شفاعتها لترتجى»..

ثم قال (ص ٢٣ من نفس الجزء) راداً على استدلالهم هذا:

«وأما الحديث الذي فيه: وأنهن الغرانيق العلى ... فكذب بحت موضوع، لأنه لم يصح قط من طريق النقل، ولا معنى للإشتغال به إذ وضْع الكذب لا يعجز عنه أحد».

○ **وبعـد:**

فقد استبان لكل ذي لب: «أن هذه القصة باطلة منكرة، تناقض أصول الإسلام، وقواعد الدين، وصريح الآيات، وصحيح المرويات.

● وليس لها إسناد صحيح.

- ومتونها مضطربة متناقضة.
- وألفاظها ينادي بعضها على بعض بالنكران.
- فمثلها مردود مردود.
- والحمد لله الغفور الودود»[1].

* * *

(١) من خاتمة كتاب «دلائل التحقيق ..» لأخينا الفاضل: على حسن عبدالحميد حفظه الله.

• الملاحظة الثالثـة:

نفيه أن يكون رسول الله ﷺ نطق بكلمة: تلك الغرانيق العلى...

لا شك أن هذا حق، ولكن الروايات التي اعتمد عليها الشيخ صرحت بذلك وبالتالي فإن الشيخ لم يقبل بها ... فلماذا إذاً صححها واعتمد عليها!!؟.

وكنت قد قلت له في رسالتي الخاصة التي أرسلتها له آنذاك ما يفيد: « ولشخصٍ أن يقول: بل الرسول ﷺ قال ذلك، ويستدل لذلك بحديث سعيد بن جبير قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ . ...﴾، **قرأها رسول الله** ﷺ، **فقال**: تلك الغرانيق العلى، وأن شفاعتهن لترجى، فسجد رسول الله ﷺ، فقال المشركون: إنه لم يذكر آلهتهم قبل اليوم بخير، فسجد المشركون معه، فأنزل الله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ ...﴾ الآيات.

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» وهو صحيح الإسناد إلى سعيد بن جبير كما قال الحافظ ابن حجر.

وفي الرواية زيادة، ذكرها السيوطي في «الدر المنثور» ونسبها لابن المنذر وابن مردويه ولفظها:

«.. ثم جاء جبريل بعد ذلك، قال: اعرض عليَّ ما جئتك

به، فلما بلغ: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترجى، قال جبريل: لم آتك بهذا، هذا من الشيطان، فأنزل الله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ ...﴾ الآيات.

وهناك روايات ـ سبق أن ذكرناها في هذه الرسالة ـ صرحت بما صرحت به هذه الرواية من أن القائل هو رسول الله ﷺ» أ. هـ.

فالناظر في هذه الروايات يجدها صريحة في أن الرسول ﷺ هو الذي تلا تلك الجملة التي ألقاها الشيطان على لسانه، ولولا ذلك لما كان لتصحيح جبريل عليه السلام وتصويبه لها معنى، عندما طلب من رسول الله ﷺ أن يعرض عليه ما جاء به، بل أكد ذلك بقوله: «هذا من الشيطان».

وفيما ذكرنا في نقد متن الرواية سابقاً[١]، واضطراب متنها ما يثبت ذلك وينفي عكسه، وفيه ما يقنع مبتغي الحق والصواب.

* * *

---

(١) انظر ما سبق في (ص ٦٦-٦٨).

• الملاحظة الرابعة:

سبب سجود المشركين مع رسول الله ﷺ.

روى البخاري في «صحيحه» (٨/١٦٤ فتح) من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «سجد النبي ﷺ بالنجم، وسجد المسلمون والمشركون والجن والإنس».

وله من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «أول سورة أنزلت فيها سجدة والنجم، قال: فسجد رسول الله ﷺ، وسجد مَن خلفه، إلا رجلاً رأيته أخذ كفًّاً من تُراب فسجد عليه، فرأيته بعد ذلك قُتلَ كافراً، وهو أميةُ بن خَلَف».

قال الألوسي:

(وليس لأحد أن يقول: إن سُجود المشركين يدُل على أنه كان في السورة ما يدل على مدح آلهتهم، وإلا لَماَ سجدوا[1]!

(١) ذكر الحافظ في «الفتح» (٨/٦١٤) عن الكرماني ثلاث احتمالات لسجود المشركين وردها كلها. ثم قال: قال ـ يعني الكرماني ـ: وما قيل من أن ذلك بسبب إلقاء الشيطان في أثناء قراءة رسول الله ﷺ، لا صحة له عقلاً ولا نقلاً ـ وقال النووي في «شرح مسلم»: «قال القاضي عياض رحمه الله: وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود رضي الله عنه أنها أول سجدة نزلت، قال القاضي: وأما ما يرويه الإخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله ﷺ من الثناء على آلهة المشركين .. فباطل لا يصح فيه شيء لا من جهة النقل، ولا من جهة العقل، لأن مدح إله غير الله تعالى كفر ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله ﷺ ولا أن يقوله الشيطان على لسانه، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك» وانظر «تحفة لأحوذي» (٣/١٦٦)وما بعدها.

لأنا نقول: يجوز أن يكونوا سجدوا لدهشةٍ أصابتهم، وخوفٍ اعتراهم عند سماع السورة، لما فيها من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ۝٥١ وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ ۝٥٢ وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ۝٥٣ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ الخ الآيات. فاستشعروا نزول مثل ذلك بهم، ولعلهم لم يسمعوا قبل ذلك مثلها منه ﷺ، وهو قائم بين يدي ربه سبحانه في مقام خطير وجمع كبير، وقد ظنوا من ترتيب الأمور بالسجود على ما تقدم أن سجودهم ولو لم يكن عن إيمان كاف في دفع ما توهموه، ولا تستبعد خوفهم من سماع مثل ذلك منه ﷺ، فقد نزلت سورة «حم السجدة» بعد ذلك كما جاء مصرحاً به في حديث ابن عباس، ذكره السيوطي في أول «الاتقان» فلما سمع عتبة بن ربيعة قوله تعالى فيها: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾!. أمسك على فم رسول الله ﷺ. وناشده الرحم: واعتذر لقومه حين ظنوا به أنه صبأ، وقال: «كيف وقد علمت أن محمداً إذا قال شيئاً لم يكذب؟! فَخِفْتُ أن ينزل بكم العذاب». وقد أخرج ذلك البيهقي في «الدلائل» وابن عساكر في حديث طويل عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

ويمكن أن يقال على بُعد: إن سجودهم كان لاستشعار مدح آلهتهم، ـ ولا يلزم منه ثبوت الخبر ـ لجواز أن يكون ذلك

الاستشعار من قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾، بناءً على أن المفعول محذوف، وقدَّروه حسبما يشتهون، أو على أن المفعول: ﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ وتوهموا أن مصب الإنكار فيه كون المذكورات إناثاً والحب للشيء يعمي ويصم، وليس هذا بأبعد من حملهم «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى» على المدح حتى سجدوا لذلك آخر السورة، مع وقوعه بين ذمَّين، المانع من حمله على المدح في البين، كما لا يخفى على من سلمت عين قلبه عن الغين» أ. هـ.

* * *

• الملاحظة الخامسة:

بيان سبب عودة المهاجرين من الحبشة

سبق أن ذكرنا (ص ٥٧) ما سطره شيخنا الفاضل أبي بكر الجزائري عن سبب عودة المهاجرين من الحبشة، وأن ذلك كان بسبب ما امتدح به الرسول ﷺ آلهة المشركين وأصنامهم(١). وبيّنا أن القصة لا تصح من قريب ولا من بعيد، لا من جهة السند، ولا من جهة المتن. وببيان بطلانها يسقط الاستدلال بها على أنها السبب في ذلك.

أما السبب الحقيقي فهو:

عندما سجد مشركو مكة مع النبي ﷺ عقب انتهائه من قراءة سورة النجم كما في البخاري ـ وقد سبق بيان ذلك في الفقره رقم «٤» قبل قليل ـ شاع ذلك بين القبائل وتناقله الأفراد والجماعات، وزيد في الخبر حتى قيل أن أهل مكة قد أسلموا، ولم يعد هناك من أسباب العداوة بينهم وبين محمد شيئاً وبلغ ذلك المؤمنين المهاجرين إلى أرض الحبشة. وكانت تلك الإشاعة غير صحيحة حيث لم يكن من الكفار إلا السجود فحسب!! من غير إيمان أو إسلام، فعمل هؤلاء القلة من المؤمنين المهاجرين

---

(١) والحق أن شيخنا الجزائري ليس بدعاً في ذلك، فهو أخذ من غيره كابن الأثير وغيره من المؤرخين.

على العودة إلى بلادهم.

قال ابن اسحاق (١٢/٢).

«وبلغ أصحاب رسول الله ﷺ الذين خرجوا إلى أرض الحبشة إسلام أهل مكة، فأقبلوا لمَّا بلغهم من ذلك، حتى إذا دنوا من مكة، بلغهم أن ما كانوا تحدثوا به من إسلام أهل مكة كان باطلاً فلم يدخل منهم أحد إلا بجوار أو مستخفياً».

وتبعه على ذلك ابن كثير كما في «البداية والنهاية» (٩٩/٣-١٠٠) ثم قال (١٠٠/٣).

«.. والمقصود أن الناقل لمَّا رأى المشركين قد سجدوا لرسول الله ﷺ، اعتقد أنهم قد أسلموا واصطلحوا معه، و لم يبق نزاع بينهم، فطار الخبر بذلك وانتشر حتى بلغ مهاجرة الحبشة بها، فظنوا صحة ذلك، فأقبل منهم طائفة طامعين بذلك، وثبتت جماعة و كلاهما محسن مصيب فيما فعل».

* * *

○ الخلاصة والنتيجة:

١- عدم ثبوت قصة الغرانيق سنداً ومتناً، وأن كثرة طرقها لا تزيدها إلا ضعفاً وتوهيناً، وعلى فرض صحتها! فإن متنها منكر، وأسلوبها مضطرب، وفيها من البلايا[1] ما عده العلماء طعناً في القرآن وفي عصمته ﷺ.

قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله.

«وهي قصة باطلة مردودة، كما قال القاضي عياض والنووي رحمهما الله، وقد جاءت بأسانيد باطلة، ضعيفة أو مرسلة، ليس لها إسناد متصل صحيح، وقد أشار الحافظ في «الفتح» إلى أسانيدها (ج ٨ ص ٣٣٢-٣٣٤)، ولكنه حاول أن يدعي أن للقصة أصلاً، لتعدد طرقها، وإن كانت مرسلة أو واهية!! وقد أخطأ في ذلك خطأ لا نرضاه له ولكل عالم زلة، عفا الله عنه»[2].

٢- جمهور العلماء المحققين على ضعفها وبطلانها.

٣- لا يجوز بل لا يصح الاستمساك ببعض الروايات ـ وهي متهالكة ـ دون بعض للاستدلال بها على جزئية معينة، تنفيها

---

(١) انظر كتاب «دلائل التحقيق لأبطال قصة الغرانيق رواية ودراية» لأخينا علي حسن علي عبدالحميد.

(٢) تعليق الشيخ أحمد شاكر على الترمذي (٢/٤٦٥).

روايات أخرى بل تُثبت عكسها في قصة واحدة كاستدلالهم أن الشيطان ألقى على مسامع المشركين تلك الكلمات الشركيه مع أن الروايات الأخرى تثبت عكس ذلك، من أن الرسول ﷺ نطق بها، بل وصحح له جبريل هذا الخطأ!!؟؟.

٤- سجود المشركين مع الرسول كان لدهشة أصابتهم وخوف اعتراهم من أن ينزل الله عليهم عقابه ونقمته كما أنزل على من قبلهم ـ كما حصل لعتبة بن ربيعة ـ فظنوا أن سجودهم ـ ولو لم يكن عن إيمان ـ كاف في دفع ذلك عنهم.

٥- لما سجد المشركون مع الرسول ﷺ في آخر سورة النجم وشاع ذلك بين القبائل وتناقله الأفراد والجماعات، انتقل الخبر إلى المسلمين في الحبشة ـ ممن هاجر إليها ـ أن أهل مكة أسلموا. ولم يكن ذلك صحيحاً ـ فعادوا فوجدوا الأمر عكس ما ظنوا بل أسوأ وأشد تنكيلاً، فرجع منهم من رجع ودخل بعضهم الآخر مكة بجوار. والله أعلم.

* * *

٣- استقبال أهل المدينة الرسول ﷺ.

ذكر شيخنا الجزائري في كتابه «هذا الحبيب ...» (ص ١٦٨)، قصة استقبال أهل المدينة الرسول ﷺ فقال:

«وخرج أهل المدينة لاستقبال الحبيب ﷺ على بكرة أبيهم، فامتلأت بهم الطرق، وظهروا على سطوح المنازل نساءً وأطفالاً ورجالاً، وهم يقولون، الله أكبر جاء رسول الله، الله أكبر جاء محمد، الله أكبر جاء رسول الله، والنساء والصبيان يضربون بالدفوف وينشدون: ـ ثم ذكر النشيد المعروف المشهور ومطلعه:

طلع البدر علينا ......

قلت: ذكر شيخنا الألباني القصة في «سلسلة الأحاديث الضعيفة....» من رواية أبي الحسن الخلعي في «الفوائد» (٢/٥٩) وكذا البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٢٣٣- ط)[١] عن الفضل بن الحباب قال: سمعت عبدالله بن محمد بن عائشة يقول: فذكره.

وضعَّفها بقوله:

«وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات، لكنه معضل سقط من إسناده ثلاثة رواة أو أكثر، فإن ابن عائشة هذا من شيوخ أحمد وقد أرسله».

---

(١) وهو في (٢/٥٠٦-٥٠٧ و ٥/٢٢٦ من طبعة القلعجي).

وقد سبقه إلى تضعيفها:

(١) الحافظ العراقي، ونقل عنه ولده الحافظ أبو زرعة في «طرح التثريب» (٧/٢٤٠-٢٤١) قوله:

«كلام ابن عائشة معضل، لا تقوم به حجة».

وقال في تخريجه «للإحياء» (٣/١٣٢٧):

«رواه البيهقي في «الدلائل» من حديث ابن عائشة معضلاً...».

(٢) الحافظ ابن حجر كما في «الفتح» (٧/٢٦٢) عند شرحه لأحاديث: باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة، قال:

«وأخرج أبو سعيد في «شرف المصطفى» ورويناه في «فوائد الخلعي» من طريق عبيدالله بن عائشة منقطعاً، فذكره، ثم قال عقبه:

«وهو إسناد معضل ولعل ذلك كان في قدومه من غزوة تبوك»[1].

قلت: وما ظنه الحافظ أكده غيره من العلماء رحمهم الله.

فهذا الحافظ البيهقي يورد الحديث في «دلائل النبوة» (٥/٢٦٦)

---

(١) وقال نحو هذا في (٨/١٢٩) ولفظة: «وقد روينا بسند منقطع في «الحلبيات» قول النسوة لما قدم النبي ﷺ المدينة: «طلع البدر علينا ... من ثنيات الوداع» فقيل: كان ذلك عند مقدمه في الهجرة وقيل عند قدومه من غزوة تبوك».

تحت باب:

«تلقي الناس رسول الله ﷺ حين قدم من غزوة تبوك ..» ويشير إلى ما ذكرنا بقوله:

قلت:ـ القائل البيهقي ـ وهذا يذكره علماؤنا عند مَقْدَمه المدينة من مكة... لا أنه لما قدم المدينة من ثنية الوداع عند مقدمه من تبوك .»[1] .

وهذا ابن القيم يقول في «الزاد» (٥١٥/٣ أرناؤوط):

«فلما دنا رسول الله ﷺ من المدينة راجعاً من تبوك خرج الناس لتلقيه، وخرج النساء والصبيان والولائد يقلن:

طلع البدر علينا .....

وبعض الرواة يهم في هذا فيقول: إنما كان ذلك عند مقدمه المدينة من مكة وهو وَهْم ظاهر، لأن ثنية الوداع إنما هي من جهة الشام، لا يراها القادم من مكة إلى المدينة، ولا يمر بها إلا إذا توجه إلى الشام».

وهذا يقودنا ـ بعد بيان ضعف سندها ـ إلى بيان نكارة متنها.

(١) مع العلم أن البيهقي ذكر الحديث أيضاً قبل ذلك في (٥٠٦/٢-٥٠٧) في باب (من استقبل رسول الله ﷺ وصاحبه .. ثم استقبال الأنصار إياه. وهذا يدل على أن البيهقي رحمه الله لم يترجح عنده أي المكانين قيل فيه!!.

روى البخاري[1] وأبو داود والترمذي عن السائب بن يزيد أنه قال: لما قدم رسول الله ﷺ من تبوك خرج الناس يتلقونه إلى ثنية الوداع» وفي لفظ قال:

«أذكر أنّا حين غزا النبي ﷺ تبوك خرجنا مع الصبيان نتلقاه إلى ثنية الوداع».

فهذا الحديث يؤكد ـ بما لا يجعل مجالاً للشك ـ أن ثنية الوداع من جهة الشام وأعني الجهة الشمالية للمدينة المنورة.

قال أبو زرعة:

«وهذا صريح في أنها من جهة تبوك».

ووجه النكارة، أن حديث الترجمة ينص على أن ثنية الوداع من جهة القادم من مكة إلى المدينة، على خلاف ما جاء في حديث السائب بن يزيد! وهو في صحيح البخاري.

فلا يعقل بعدها أن يجتمع الناس للاحتفاء بمقدم محمد ﷺ في الشمال وهم يعلمون أنه سيدخل المدينة من جهة الجنوب!؟

وإذا سلمنا جدلاً أنها من جهة القادم من مكة! فكيف يكون خروج الناس لتلقي رسول الله ﷺ وقت مقدمه من تبوك من جهة مكة !!؟؟

---

(١) «فتح الباري» (١٩١/٦ و ١٢٦/٧).

نعم أجاب بعضهم بأجوبة استعملوا فيها فن المراوغة مع النصوص وتمحلوا الإجابة على ما خالفها حتى غدت ظاهرة المخالفة لخط سيره ﷺ حين دخول المدينة يوم الهجرة إذ دخلها ـ كما سبق ذكره ـ من جهة قباء الواقع جنوب المدينة لا شمالها، ثم توجه بعد ذلك إلى المدينة.

ولسنا هنا بصدد مناقشة أقوالهم في ذلك لأن المقام مقام إثبات ضعف الرواية ـ التي استند عليها كتَّاب السيرة فحسب ومنهم شيخنا أبوبكر الجزائري[1].

ومما يزيدنا يقيناً بضعف الرواية سنداً، ونكارتها متناً، أن الأحاديث الصحيحة التي جاءت تصف دخول رسول الله ﷺ المدينة يوم هجرته واستقبال أهلها له، لم تذكر من قريب ولا من بعيد ثنية الوداع، وأن استقبالهم له كان عندها! أو أنهم خرجوا ينشدون بدف وألحان!!.

في البخاري عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال:

«أول مَن قَدِم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، وكانوا يقرئون الناس، فقدم بلال وسعد وعمار بن ياسر، ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين من أصحاب النبي ﷺ ثم قدم النبي ﷺ، فما

(١) ولأخينا الأستاذ. مصطفى الصياصنة مقال جميل حول الموضوع أودعه كتابه «تصويب المفاهيم في بعض مسائل التراث والدين» فلينظر.

رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله ﷺ، حتى جعل الإماء يقلن: قدم رسول الله ﷺ فما قدم حتى قرأت ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ في سور من المفصَّل».

قال الحافظ ابن حجر عند شرحه لقوله: «حتى جعل الإماء يقلن قدم رسول الله ﷺ»:

«وفي رواية عبدالله بن رجاء «فخرج الناس حين قدم المدينة في الطرق وعلى البيوت، والغلمان، والخدم[1] جاء محمد رسول الله، الله أكبر. جاء محمد رسول الله ﷺ[2]».

وعند البخاري والحاكم والبيهقي من حديث عروة بن الزبير رضي الله عنه:

«... فلما سمع المسلمون بالمدينة بمخرج رسول الله ﷺ كانوا

(١) لعله سقط من قلم الناسخ جملة: «وهم يقولون» أو نحو ذلك، كما هي في بعض المصادر، وعند الحاكم من رواية أبي اسحاق عن البراء عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: ومضى رسول الله ﷺ حتى قدم المدينة وخرج الناس حتى دخلنا في الطريق، وصاح النساء والخدام والغلمان: جاء محمد جاء رسول الله، الله أكبر، جاء محمد جاء رسول الله، فلما أصبح انطلق فنزل حيث أمر» وقال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي، وهو عند البيهقي في «دلائل النبوه» (٥٠٥/٢) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وأبي بكر (٥٠٦/٢): وذكر البخاري (٢٤٩/٧-٢٥٠ فتح) نحوه من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر «فتح الباري» (١١/٧).

يغدون كل غداة إلى الحرة فينتظرونه حتى يؤذيهم حر الظهيرة، فانقلبوا يوماً بعد ما أطالوا انتظارهم فلما آووا إلى بيوتهم، أوفى[1] رجل من يهود أطماً[2] من أطامهم لينظر إليه، فبصر برسول الله ﷺ وأصحابه مبيضين[3] يزول[4] بهم السراب، فلم يملك اليهودي أن قال بأعلى صوته: يا معشر العرب هذا صاحبكم الذي تنتظرون فثار المسلمون إلى السلاح فتلقوا رسول الله ﷺ بظهر الحرة»[5].

فعدم ذكر هذه القصة في الأحاديث الصحيحة، دليل صريح على بطلانها لأن المقام مقام وصف وإخبار عن كيفية دخوله ﷺ المدينة.

---

(١) طلع إلى مكان عال وأشرف منه على ما تحته.

(٢) الحصن.

(٣) عليهم الثياب البيض.

(٤) يرفعهم ويظهرهم. يزول السراب عن النظر بسبب عروضهم له.

(٥) البخاري (٧/٢٣٩ فتح)، والحاكم (٣/١١) والبيهقي في «الدلائل» (٢/٤٩٨ -٤٩٩).

* * *

○ الخلاصة والنتيجة:

لا يجوز الاحتجاج بهذه القصة واعتمادها، لأنها لم تثبت من حيث الرواية فهي معضلة ومتنها منكر.

وعلى فرض صحتها وثبوتها فالاستدلال بها على استقباله ﷺ عند هجرته غير صريح بل إنما قيلت عند عودته من تبوك كما ذكر بعض أهل العلم من المحققين كابن القيم وغيره لوجود بعض الشواهد المرجحة لذلك والله أعلم.

هذا آخر ما أردنا بيانه وتوضيحه. سائلاً المولى العلي القدير أن ينفع به وأن يجعله في ميزان حسناتي إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

نزار بن محمد عرعور

الرياض

* * *

○ فهـرس الموضوعات ○

الموضـــوع	الصفحة